٢٢٥ - تعيين الحدود البحرية في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ (كوستاريكا ضد نيكاراغوا) والحدود البرية في الجزء الشمالي من إسلا بورتيوس (كوستاريكا ضد نيكاراغوا)

موجز الحكم الصادر في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨

في 2 شباط/فبراير 2018، أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها في القضيتين المضمومتين المتعلقتين *بتعيين الحدود البحرية في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ (كوستاريكا ضد نيكاراغوا)* و*الحدود البرية في الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس (كوستاريكا ضد نيكاراغوا)*

وكانت هيئة المحكمة مشكلة على النحو التالي: الرئيس أبراهام؛ ونائب الرئيس يوسف؛ والقضاة أووادا، وتومكا، وبنونة، وكانسادو ترينداد، وغرينوود، وشوي، ودونوهيو، وغايا، وسيبوتيندي، وبهانداري، وروبنسون، وغفورجيان؛ والقاضيان الخاصان سيما والخصاونة؛ ورئيس القلم كوفرور.

*

* *

الخلفية الإجرائية (الفقرات من 1 إلى 44)

تبدأ المحكمة بالإشارة إلى أنه، في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، أقامت جمهورية كوستاريكا ("كوستاريكا" فيما يلي) دعوى ضد جمهورية نيكاراغوا ("نيكاراغوا" فيما يلي) بشأن نزاع حول "إقامة خط وحيد للحدود البحرية بين الدولتين في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، على التوالي، يعين جميع المناطق البحرية التابعة لكل منها، وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي المنطبقة" ("القضية المتعلقة *بتعيين الحدود البحرية*" فيما يلي).

ثم تذكِّر المحكمة بأنها، بموجب أمر مؤرخ 31 أيار/مايو 2016، قررت أن تستعين برأي خبراء فيما يتعلق بحالة الساحل بين النقطة التي اقترحتها كوستاريكا والنقطة التي اقترحتها نيكاراغوا في مذكرتيهما باعتبارهما نقطتي انطلاق الحدود البحرية في البحر الكاريبي. وبموجب أمر مؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، عين رئيس المحكمة الخبيرين التاليين: السيد إريك فُواش، الفرنسي الجنسية، والسيد فرانسيسكو غوتيريس، الإسباني الجنسية. وأجرى الخبيران زيارة أولى إلى الموقع خلال الفترة ٤ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وتذكِّر المحكمة كذلك بأنه، في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أقامت كوستاريكا دعوى ضد نيكاراغوا في منازعة تتعلق بـ " التحديد الدقيق لموقع الحدود البرية التي تفصل الحاجز الرملي لبحيرة لوس بورتيوس/هاربور هيد الشاطِئَيَّة عن إيسلا بورتيوس" و "... إنشاء نيكاراغوا معسكرا على شاطئ إيسلا بورتيوس" ("القضية المتعلقة *بالجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس*" فيما يلي). وتوضح المحكمة أنها، بموجب أمر مؤرخ ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، قررت ضم الإجراءات في القضية المتعلقة بتعيين الحدود البحرية والقضية المتعلقة بالجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس.

وتلاحظ المحكمة أن الخبيرين قاما بزيارة ثانية في الفترة من ١٢ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧ وقدما تقريرهما إلى المحكمة في ١ أيار/مايو ٢٠١٧. وأحيل ذلك التقرير إلى الطرفين، وأتيحت لهما الفرصة للتعليق عليه.

وأخيرا، تشير المحكمة إلى أنه عُقدت جلسات علنية في القضيتين المضمومتين في الفترة من يوم الاثنين ٣ تموز/يوليه إلى يوم الخميس ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٧.

أولا - *اختصاص المحكمة* (الفقرات من 45 إلى 46)

تشير المحكمة إلى أن كوستاريكا تحتج في كلتا القضيتين، كأساس لإقامة الاختصاص، بالمادة الحادية والثلاثين من ميثاق بوغوتا وبالإعلانات التي اعترف الطرفان بمقتضاها بالاختصاص الإلزامي للمحكمة بمقتضى الفقرة 36 من النظام الأساسي، وإلى أن نيكاراغوا لا تعترض على اختصاص المحكمة للنظر في مطالبات كوستاريكا. وتخلُص المحكمة إلى أنها مختصة بالنظر في كلتا القضيتين.

ثانيا - *الخلفية العامة* (الفقرات من 47 إلى 58)

ألف - *السياق الجغرافي* (الفقرات من 47 إلى 50)

تذكِّر المحكمة بالسياق الجغرافي للقضيتين. وتوضح في هذا الصدد أن إيسلا بورتيوس، التي يشكل جزؤها الشمالي موضوع المنازعة على الحدود البرية، منطقة (مساحتها ١٧ كيلومترا مربعا تقريبا) يحدها من الغرب نهر سان خوان، ومن الشمال البحر الكاريبي. وتلاحظ أن في الطرف الشمالي الغربي من إيسلا بورتيوس لسانا رمليا يختلف طوله يحول المجرى النهائي لنهر سان خوان، فينقل مصبه نحو الغرب. وتلاحظ المحكمة أنه يوجد على ساحل إيسلا بورتيوس، حوالي 3.6 كيلومترات شرقي مصب نهر سان خوان، بحيرة تسميها كوستاريكا بحيرة "لوس بورتيوس" وتسميها نيكاراغوا بحيرة شاطِئِيَّة "هاربور هيد"، وأن هذه البحيرة يفصلها حاليا حاجز رملي عن البحر الكاريبي.

وتلاحظ المحكمة أن في البحر الكاريبي قبالة ساحل نيكاراغوا عدة جزر وجزر شعابية منخفضة، أبرزها جزيرتا كورن، الواقعتان على بعد حوالي ٢٦ ميلا بحريا قبالة ساحل البلد؛ وتغطي هاتان الجزيرتان مساحة 9.6 كيلومترات مربعة (جزيرة كورن الكبرى) و ٣ كيلومترات مربعة (جزيرة كورن الصغرى) ويبلغ عدد سكانهما نحو ٤٠٠ ٧ نسمة. وتشير المحكمة إلى أن ساحل نيكاراغوا في الجانب المقابل للمحيط الهادئ مستقيم نسبيا ويتجه عموما من شمال الغرب إلى جنوب الشرق، في حين أن ساحل كوستاريكا أكثر تعرجا ويشمل شبه جزر سانتا إيلينا (قرب نهاية الحدود البرية) ونيكويا وأوسا.

باء - *السياق التاريخي* (الفقرات من 51 إلى 56)

تنتقل المحكمة بعد ذلك إلى بيان السياق التاريخي لهاتين المنازعتين. وتلاحظ في هذا الصدد أنه، في أعقاب أعمال القتال بين الدولتين في عام 1857، أبرمت حكومتا كوستاريكا ونيكاراغوا في عام 1858 معاهدة للحدود ("معاهدة عام 1858" فيما يلي)، التي حددت مسار الحدود البرية بين البلدين من المحيط الهادئ إلى البحر الكاريبي. وبعد طعون قدمتها نيكاراغوا في مناسبات مختلفة بشأن صحة هذه المعاهدة، وقّعت كوستاريكا ونيكاراغوا صكا آخر في 24 كانون الأول/ديسمبر 1886، اتفقت الدولتان بموجبه على عرض مسألة صحة معاهدة عام 1858، إلى جانب مختلف النقاط الأخرى "المشكوك في تفسيرها"، على رئيس الولايات المتحدة، غروفر كليفلند، لأغراض التحكيم. وتشير المحكمة إلى أن الرئيس كليفلند، في قرار التحكيم الذي أصدره في عام 1888، أكد صحة المعاهدة، *في جملة أمور أخرى*، وخلص إلى أن خط الحدود بين الدولتين على جانب المحيط الأطلسي "يبدأ من طرف بونتا دي كاستيا عند مصب نهر سان خوان دي نيكاراغوا، إذ كلاهما كان موجودا يوم ١٥ نيسان/ أبريل ١٨٥٨". وعقب صدور ذلك القرار، اتفقت كوستاريكا ونيكاراغوا في عام 1896 على إنشاء لجنتين وطنيتين لترسيم الحدود، تضمان مهندسا "يخوَّل سلطات واسعة للبتّ في أي نوع من الخلافات قد تنشأ أثناء أي عمليات، ويكون قراره نهائيا". وعُين في هذا المنصب الجنرال إدوارد بورتر ألكسندر من الولايات المتحدة. وخلال عملية ترسيم الحدود (التي بدأت في عام ١٨٩٧ وانتهت في عام ١٩٠٠)، أصدر الجنرال ألكسندر خمسة قرارات تحكيم. وتشير المحكمة إلى أن الجنرال ألكسندر حدد في قراره الأول، المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٨٩٧، بداية الحدود البرية بالقرب من منطقة البحر الكاريبي في ضوء التغييرات الجيومورفولوجية التي حدثت منذ عام

١٨٥٨. وعقب صدور قرار ألكسندر التحكيمي الأول، سجلت اللجنتان المعنيتان بترسيم الحدود إحداثيات نقطة بداية الحدود البرية التي حددها الجنرال بالرجوع إلى مركز بلازا فيكتوريا في بلدة سان خوان دي نيكاراغوا القديمة (غريتاون) ونقاط أخرى على الأرض.

وتوضح المحكمة أنه، منذ وقت صدور قرارات ألكسندر التحكيمية وعمل لجنتي الترسيم، ظل الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس يخضع لتغييرات جيومورفولوجية كبيرة. وتشير إلى أنه، في عام ٢٠١٠، نشأت منازعة بين كوستاريكا ونيكاراغوا فيما يتعلق ببعض الأنشطة التي تقوم بها نيكاراغوا في تلك المنطقة. وتشير المحكمة كذلك إلى أنها، في الحكم الذي أصدرته عام ٢٠١٥ في القضية المتعلقة بـ *"بعض الأنشطة التي تقوم بها نيكاراغوا في المنطقة الحدودية (كوستاريكا ضد ٢٠١٥"* فيما يلي)، نظرت في تأثير بعض هذه التغيرات على مسألة *نيكاراغوا)"* ("الحكم الصادر عام السيادة الإقليمية. فقد أكدت المحكمة في حكمها الصادر في عام ٢٠١٥ "أن الإقليم الخاضع لسيادة كوستاريكا يمتد إلى الضفة اليمنى لنهر سان خوان السفلي حتى مصبه في البحر الكاريبي". ومن ثم خلصت المحكمة في حكمها الصادر في عام ٢٠١٥ إلى أن لكوستاريكا السيادة على منطقة مساحتها 3 كيلومترات مربعة في الجزء الشمالي من إسلا بورتيوس، وإن أشارت في معرض وصفها لهذه المنطقة إلى أنها "لا تشير تحديدا إلى الشريط الساحلي المتاخم للبحر الكاريبي والواقع بين بحيرة هاربور هيد الشاطئية، وهي بحيرة شاطئية يتفق الطرفان على أنها تابعة لنيكاراغوا، ومصب نهر سان خوان". وتلاحظ المحكمة أن مسار الحدود البرية على هذا الشريط الساحلي هو أحد مواضيع الخلاف بين الطرفين في هاتين القضيتين المضمومتين.

أما فيما يتعلق بالمناطق البحرية، فتشير المحكمة إلى أن الطرفين أنشئا لجنة فرعية ثنائية في أيار/مايو ١٩٩٧ لإجراء دراسات تقنية أولية بشأن إمكانية تعيين الحدود البحرية في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. وعقدت اللجنة 5 جلسات بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥، وبعد ذلك توقفت المفاوضات بين الدولتين بشأن تعيين الحدود البحرية.

جيم - *الحدود التي جرى بالفعل تعيينها في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ* (الفقرات من 57 إلى 58)

تشير المحكمة إلى أن كوستاريكا أبرمت معاهدة مع بنما، في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٠، لتعيين حدود بحرية في البحر الكاريبي؛ وبدأ نفاذ هذه المعاهدة في 11 شباط/فبراير 1982. وتفاوضت كوستاريكا مع كولومبيا ووقعت معها على معاهدة لتعيين الحدود البحرية في عام ١٩٧٧، ولكنها لم تصدق قط على ذلك الصك. وجرى تحديد حدود نيكاراغوا البحرية مع هندوراس (في الشمال) وكولومبيا (في الشرق) بموجب حكمين صدرا عن المحكمة في عام ٢٠٠٧ و في عام ٢٠١٢، على التوالي. وأبرمت أيضا بنما وكولومبيا معاهدة لترسيم حدودهما في البحر الكاريبي يوم ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦.

وتلاحظ المحكمة كذلك أن معاهدة عام ١٩٨٠ بين كوستاريكا وبنما تنص أيضا على تعيين حدودهما البحرية في المحيط الهادئ. ولم تبرم نيكاراغوا من جانبها أي معاهدة تحدد الحدود البحرية في المحيط الهادئ.

ثالثا - *الحدود البرية في الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس* (الفقرات من 59 إلى 78)

ألف - *المسائل المتعلقة بالسيادة الإقليمية* (الفقرات من 59 إلى 73)

توضح المحكمة أن القضية المتعلقة *بالحدود البرية في الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس* تثير مسائل متعلقة بالسيادة الإقليمية من المستحسن النظر فيها أولا، بسبب آثارها المحتملة على تعيين الحدود البحرية في البحر الكاريبي.

وتلاحظ المحكمة أن الطرفين يعربان عن آراء متباينة بشأن تفسير الحكم الصادر في عام ٢٠١٥ ويطرحان مطالبات متعارضة متعلقة بالسيادة على ساحل الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس. وتشير المحكمة إلى أن منطوق حكمها الصادر في عام ٢٠١٥ يقضي بأن "لكوستاريكا السيادة على 'الإقليم المتنازع عليه'، على النحو المحدد... في الفقرتين 69 و 70 من ذلك الحكم. ووصفت عبارة "الإقليم المتنازع

عليه" في هاتين الفقرتين بأنها تشمل "الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس، أي منطقة الأراضي الرطبة التي تبلغ مساحتها نحو 3 كيلومترات مربعة وتقع بين الضفة اليمنى للقناة المتنازع عليها، والضفة اليمنى لنهر سان خوان حتى مصبه في البحر الكاريبي وبحيرة هاربور هيد الشاطئية". بيد أن المحكمة أشارت في حكمها الصادر في عام 2015 إلى أن "تعريف "الإقليم المتنازع عليه" الوارد أعلاه لا يشير تحديدا إلى الشريط الساحلي المتاخم للبحر الكاريبي الواقع بين بحيرة هاربور هيد الشاطئية، وهي بحيرة شاطئية يتفق الطرفان على أنها تابعة لنيكاراغوا، ومصب نهر سان خوان". وأشارت المحكمة كذلك في حكمها الصادر عام ٢٠١٥ إلى أن الطرفين

> "لا يتناولان مسألة الموقع الدقيق لمصب النهر ولا يوفران معلومات مفصلة عن الساحل. ولم يطلب أي من الطرفين إلى المحكمة أن تبين الحدود على نحو أدق فيما يتعلق بهذا الساحل. وبناء على ذلك، فإن المحكمة ستمتنع عن ذلك".

وفي هذا الحكم، ترى المحكمة أن هذه الفقرات تشير إلى أنه لم يُتخذ أي قرار في حكمها الصادر عام 2015 بشأن مسألة السيادة على ساحل الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس، لأن هذه المسألة استُبعدت صراحة. ويعني ذلك أنه لا يمكن أن تكون لمسألة السيادة على ذلك الجزء من الساحل *حجية الأمر المقضي به*. ومن ثم، توضح المحكمة أنها لا تستطيع أن تعلن عدم مقبولية مطالبة نيكاراغوا المتعلقة بالسيادة على ذلك الشريط الساحلي من إيسلا بورتيوس.

وتذكّر المحكمة بأنها فسرت، في حكمها الصادر في عام ٢٠١، معاهدة ١٨٥٨ بأنها تنص على أن "الإقليم الخاضع لسيادة كوستاريكا يمتد إلى الضفة اليمنى لنهر سان خوان السفلي حتى مصبه في البحر الكاريبي". غير أن المحكمة تشير إلى أن انعدام "معلومات مفصلة"، الذي لوحظ في حكم عام ٢٠١٥، قد جعل الوضع الجغرافي للمنطقة المعنية غير واضح إلى حد ما فيما يتعلق بتكوين ساحل إيسلا بورتيّوس، ولا سيما فيما يتصل بوجود معالم بحرية قبالة الساحل ووجود قناة تفصل الأراضي الرطبة عن الساحل.

وبالنسبة للمحكمة، إن التقييم الذي أجراه الخبراء المعيّنون من قِبلها، والذي لم يطعن فيه الطرفان، يبدد جميع الشكوك بشأن التكوين الحالي للساحل، وبشأن وجود قناة تربط نهر سان خوان ببحيرة هاربور هيد الشاطئية. وقد تثبّت الخبراء من أنه "لا يوجد، قبالة الشريط الساحلي، أي معالم تعلو المياه حتى في وقت الجَزْر"، وأنه، إلى الغرب من بحيرة هاربور هيد الشاطئية، "الساحل مكون من شاطئ رملي واسع تتخلله بحيرات شاطئية مغلقة متقطعة موازية للساحل في الشاطئ الخلفي"، في حين أنه، "[فـ]ـي الجزء الواقع إلى أقصى الغرب، بالقرب من مصب نهر سان خوان، لا توجد بحيرات شاطئية ذات مياه راكدة في الشاطئ الخلفي". ومن الجدير بالذكر أن الخبراء لاحظوا أنه لم تعد توجد أي قناة مائية تربط نهر سان خوان ببحيرة هاربور هيد الشاطئية. وبالنسبة للمحكمة، ما دامت لا توجد قناة، فلا وجود لحدود ممتدة على طولها؛ وادّعاء نيكاراغوا أنه "ينبغي الاستمرار في تعيين الحدود على أساس الموقع التقريبي للقناة السابقة" التي تربط النهر ببحيرة هاربور هيد الشاطئية، هو ادّعاء يتجاهل الواقع الذي يكمن في أن القناة المعنية، كما كانت موجودة في زمن قرارات التحكيم التي أصدرها ألكسندر، كانت تجري إلى شمال الشاطئ الحالي تماما وقد غمرها البحر، على نحو ما أشار إليه الخبراء المعيّنون من قِبل المحكمة الذين أوضحوا أن "هذه ... القناة الممتدة قد اختفت بسبب انحسار الساحل". وفي ضوء هذه النتائج، تقرر المحكمة أن لكوستاريكا السيادة على إيسلا بورتيّوس بأكملها حتى النقطة التي يبلغ فيها النهرُ البحرَ الكاريبي، وأن نقطة بداية الحدود البرية هي النقطة التي تبلغ عندها الضفة اليمنى لنهر سان خوان الحدَّ الأقصى للجَزْر في ساحل البحر الكاريبي، والواقعة حاليا عند نهاية اللسان الرملي المشكّل للضفة اليمنى لنهر سان خوان عند مصبّه.

بيد أن المحكمة تشير إلى أن الطرفين متفقان على أن السيادة على بحيرة هاربور هيد الشاطئية هي لنيكاراغوا. ووفقا لإفادة الخبراء المعيّنين من قِبل المحكمة، "بحيرة لوس بورتيّوس/هاربور هيد الشاطئية عادة ما يفصلها عن البحر حاجز رملي"، على الرغم من احتمال وجود "قنوات مؤقتة في الحاجز". وتلاحظ المحكمة أن ذلك التقييم، الذي يعني ضمنيا أن الحاجز يعلو الماء حتى عند المد، لم يطعن فيه الطرفان. ولذلك فالمحكمة ترى أن الطرفين متفقان على أن كلاً من بحيرة هاربور هيد الشاطئية والشريط الرملي الذي يفصلها عن البحر الكاريبي خاضعان لسيادة نيكاراغوا. ووفقا لإفادة الخبراء، يمتد

الشـــريط الرملي بين النقطتين الواقعتين عند حافة الطرف الشـــمالي الشـــرقي والطرف الشـــمالي الغربي Plw2 و Ple2للبحيرة. وقد حدد الخبراء الموقع الحالي لتينك النقطتين في تقريرهم على أنهما النقطتان شـــمـــالا، 83° 40' 03.02241" غربـا ذواتـا الإحـداثيـات التـاليـة: 10° 55' 47.23522" و 10° 56' 01.38471" شمالا، 83° 40' 24.12588" غربا، في مرجع الإسناد 84 للنظام الجيوديسي العالمي. وتخلص المحكمة إلى أن الشـــريط الرملي يمتد بين النقطتين الواقعتين في الطرف الشـــمالي الشـــرقي ، على التوالي؛ ومن Plw2 و النقطة Ple2والطرف الشـمالي الغربي للبحيرة الشـاطئية، وحاليا بين النقطة كل نقطة من هاتين النقطتين، ينبغي أن تســـاير الحدود البرية أقصـــر خط عبر الشـــريط الرملي لتبلغ الحدّ الأقصى للجَزْر في ساحل البحر الكاريبي، على النحو المبين في الخريطة الأولية رقم ٢ (الواردة في المرفق ٢ لهذا الموجز).

باء - الانتهاكات المزعومة لسيادة كوستاريكا (الفقرات من 74 إلى 78)

تشير المحكمة إلى أن طلب كوستاريكا يتضمن ادعاء بأن "قيام نيكاراغوا بإنشاء معسكر جديد وإبقاءه على شاطئ إيسلا بورتيّوس يشكّل انتهاكا لسيادة كوستاريكا وسلامتها الإقليمية"، ويتعارض مع حكم المحكمة الصـــادر في 16 كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٥ في القضـــية المتعلقة *"ببعض الأنشـــطة"*. وتطلب كوستاريكا إلى المحكمة أن تعلن أن "على نيكاراغوا سحب معسكرها"، وتحتفظ بموقفها فيما يتعلق بسبل الانتصـــاف الأخرى. وتلاحظ المحكمة أن الخبراء خلصـــوا إلى أن حافة الطرف الشـــمالي الغربي لبحيرة هاربور هيد الشـاطئية تقع إلى الشـرق من المكان الذي أقيم فيه المعسكر. وتلاحظ المحكمة أنه تم التوصـل إلى اتفاق الآن على أن نيكاراغوا قد أقامت المعسكر على الشاطئ بالقرب من الشريط الرملي، وليس عليه. وتخلص المحكمة إلى أن إقامة المعسكر تكون بذلك انتهاكا للسيادة الإقليمية لكوستاريكا، على النحو المحدد أعلاه. ويترتب على ذلك وجوب إزالة المعســـكر من إقليم كوســـتاريكا. بيد أنه لم يقع أي خرق من جانب نيكاراغوا للحكم الصادر عام 2015 لأن الحدود فيما يتعلق بالساحل لم تُعين في ذلك الحكم. وترى المحكمة أن الإعلان عن وجود انتهاك لســيادة كوســتاريكا والأمر الموجه إلى نيكاراغوا بإزالة معســكرها من إقليم كوستاريكا يشكلان تعويضا ملائما.

رابعا - تعيين الحدود البحرية في البحر الكاريبي (الفقرات من 79 إلى 166)

ألف - نقطة بداية تعيين الحدود البحرية (الفقرات من 80 إلى 89)

تلاحظ المحكمة أنه، بما أن نقطة بداية الحدود البرية تقع حاليا عند نهاية اللســـان الرملي المطلة على نهر سان خوان حيث يبلغ النهرُ البحرَ الكاريبي، فإن النقطة نفسها تكون عادة نقطة بداية تعيين الحدود البحرية. بيد أن شـدة عدم اسـتقرار الخط السـاحلي في منطقة مصـب نهر سـان خوان، كما أشـار إلى ذلك الخبراء المعيّنون من قِبل المحكمة، تحول دون تحديد نقطة ثابتة على اللســـان الرملي يمكن أن تكون نقطة بداية ملائمة لتعيين الحدود البحرية. وترتأي المحكمة أن من الأفضـل اختيار نقطة ثابتة في البحر ووصـلها بنقطة البداية على الســـاحل بخط متحرك. وترى المحكمة، آخذة في الاعتبار أن الظاهرة الســـائدة المميزة للساحل عند مصب نهر سان خوان هي الانحسار عن طريق الحتّ البحري، أن من المناسب وضع نقطة ثابتة في البحر على مسافة ميلين بحريين من الساحل على الخط الوسط.

وفيما يتعلق بالجيب الخاضـــع لســـيادة في نيكاراغوا، تلاحظ المحكمة أن الشـــريط الرملي الذي يفصـل بحيرة هاربور هيد الشـاطئية عن البحر الكاريبي هو مَعْلَم ثانوي خال من الغطاء النباتي ويتميز بعدم الاسـتقرار. وفيما يتعلق بذلك الشـريط الرملي، تقرر المحكمة أن مسـألة نقاط البداية لتعيين الحدود البحرية مرتبطة بآثار ذلك المعْلَم من معالم تعيين الحدود البحرية، هذا إذا كانت له أي آثار. وتتناول المحكمة تلك المسألة الأخيرة لاحقا في حكمها، مع مراعاة خصائص المعْلَم المشار إليه.

باء - تعيين حدود البحر الإقليمي (الفقرات من 90 إلى 106)

تشير المحكمة إلى أنها، وفقا لما استقر من اجتهادها القضائي، تباشر عملها على مرحلتين من أجل تعيين حدود البحر الإقليمي، على النحو التالي: أولا، ترسم المحكمة الخط الوسط مؤقتا؛ ثم تنظر، تاليا، في إمكانية وجود ظروف خاصة تبرر تعديل هذا الخط.

وتذكر المحكمة أنها سترسم الخط الوسط المؤقت على أساس نقاط موجودة على الساحل الطبيعي فقط، وقد تشمل نقاطا توضع على الجُزُر أو على الصخور. وتقع نقاط الأساس التي تستخدمها المحكمة على نقاط بارزة موضوعة على أرض صلبة، وهي بالتالي تتميز باستقرار أكبر نسبيا مقارنة بالنقاط الموضوعة على معالم رملية. وتلاحظ المحكمة أن جزيرتي باكسارو بوفو وبالمينتا الشعابيتين لا تؤثران في شكل الخط الوسط في البحر الإقليمي.

وبالنسبة لتعيين حدود البحر الإقليمي، ترى المحكمة أن الأثر المشترك الناجم عن تقعّر ساحل نيكاراغوا غربَ مصب نهر سان خوان وتحدّبِ ساحل كوستاريكا إلى الشرق من بحيرة هاربور هيد الشاطئية، ليس له سوى أهمية محدودة، ولا يشكّل ظرفا خاصا يمكن أن يبرر إدخال تعديل على الخط الوسط في إطار المادة ١٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

غير أن المحكمة ترى أن ثمة ظرفا خاصا يؤثر على تعيين الحدود البحرية في البحر الإقليمي يتمثل في شدة عدم استقرار وضيق مساحة اللسان الرملي الواقع بالقرب من مصب نهر سان خوان، والذي يشكل حاجزا بين البحر الكاريبي وبين إقليم كبير تابع لنيكاراغوا. وعدم استقرار ذلك اللسان الرملي لا يتيح للمرء اختيار نقطة أساس على ذلك الجزء من إقليم كوستاريكا، كما تقرّ بذلك كوستاريكا، أو وصل نقطة واقعة على اللسان الرملي بالنقطة الثابتة الواقعة في البحر بالنسبة للجزء الأول من خط تعيين الحدود. وترتأي المحكمة أن من الأنسب وصل النقطة الثابتة الواقعة في البحر على الخط الوسط بخط متحرك بالنقطة الواقعة على أرض صلبة على ساحل كوستاريكا والأقرب إلى مصب النهر. وتلاحظ المحكمة أن ولكن قد تحدث تغيرات Pvتلك النقطة قد حددها الخبراء المعيّنون من قِبل المحكمة على أنها النقطة جيومورفولوجية مع مرور الزمن. وفي الوقت الحاضر، تستنتج المحكمة أن خط تعيين الحدود في البحر الإقليمي يمتد من النقطة الثابتة الواقعة في البحر باتجاه اليابسة وصولا إلى النقطة الواقعة على الحدِّ الأقصى . ومن النقطة الثابتة في اتجاه البحر، يكون خط Pvللجَزْر في ساحل البحر الكاريبي والأقرب إلى النقطة تعيين الحدود في البحر الإقليمي هو الخط الوسط على النحو الذي تحدده نقاط الأساس المختارة فيما يتعلق بالوضع الحالي للساحل.

وترى المحكمة أنه يوجد ظرف خاص آخر له علاقة بتعيين حدود البحر الإقليمي. فعدم استقرار الشريط الرملي الذي يفصل بحيرة هاربور هيد الشاطئية عن البحر الكاريبي، ووضعه كجيب صغير ضمن إقليم كوستاريكا، يستدعيان إيجاد حل خاص. وإذا ما أُلحقت المياه الإقليمية بالجيب، فلن يكون لها أي فائدة لنيكاراغوا، وسيتسبب ذلك في الوقت نفسه في تقطع البحر الإقليمي التابع لكوستاريكا. وفي ظل هذه الظروف، إن تعيين الحدود في البحر الإقليمي بين الطرفين لن يأخذ في الاعتبار أي استحقاقات قد تنشأ عن ذلك الجيب.

وتخلص المحكمة إلى أنه يحصل على خط تعيين الحدود في البحر الإقليمي بالوصل في اتجاه اليابسة بين النقطة الثابتة الواقعة في البحر (ذات الاحداثيات الواردة في الفقرة 106 من الحكم) والنقطة الواقعة على أرض صلبة على ساحل كوستاريكا والأقرب إلى مصب النهر، وبالوصل في اتجاه البحر بين الخطوط الجيوديسية والنقاط الواردة في الفقرة 106 من الحكم، كما هو مبين في الخريطة الأولية رقم 5 (الواردة في المرفق 2 لهذا الموجز).

جيم - تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري (الفقرات من 107 إلى 166)

تشرع المحكمة بعد ذلك في تعيين حدود المناطق الاقتصادية الخالصة والجروف القارية التابعة لكوستاريكا ونيكاراغوا، والتي طلب الطرفان من المحكمة رسم خط تعيين حدود واحد لها.

(أ) *السواحل ذات الصلة بالموضوع والمنطقة ذات الصلة بالموضوع* (الفقرات من 108 إلى 122)

'1' *السواحل ذات الصلة* بالموضوع (الفقرات من 108 إلى 114)

تشير المحكمة إلى أن السواحل ذات الصلة بالموضوع فيما يتعلق بتعيين الحدود هي تلك التي تولد نتوءات تتداخل مع نتوءات من ساحل الطرف الآخر. وفي هذه القضية، ترى المحكمة أن ساحل البر الرئيسي لكوستاريكا بأكمله يعتبر ذا صلة بالموضوع. وترى المحكمة أن ساحل البر الرئيسي لنيكاراغوا ذو صلة بالموضوع حتى بونتا غوردا (شمالا)، حيث يُظهر الساحل اعوجاجا كبيراً. ويجب أيضا إدراج سواحل جزيرتي كورن اللتين لا تقابلان الشمال عند تحديد طول السواحل ذات الصلة بالموضوع. ومن ناحية أخرى، لم تقدم نيكاراغوا أي دليل بشأن قدرة جزر كايوس دي بيرلاس على "استمرار السكنى البشرية أو استمرار حياة اقتصادية خاصة بها" بحسب ما تتطلبه المادة 121 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لدعم تأكيدها أن "جزر كايوس دي بيرلاس تولد نتوءات بحرية". ولذا لا ينبغي إدراج سواحلها ضمن السواحل ذات الصلة بالموضوع. وبالنظر إلى أن سواحل نيكاراغوا وكوستاريكا ذات الصلة بالموضوع لا تتسم بالتعرج، فإنه يُفضل أن يقاس طول السواحل ذات الصلة بالموضوع بالاستناد إلى شكلها الطبيعي. ونتيجة لذلك، يكون مجمل طول سواحل كوستاريكا 228.8 كيلومترا وطول سواحل نيكاراغوا 465.8 كيلومترا، بنسبة 2.04:1 لصالح نيكاراغوا.

'٢' *المناطق ذات الصلة بالموضوع* (الفقرات من 115 إلى 122)

تشير المحكمة إلى أن المنطقة ذات الصلة بالموضوع تشمل ذلك الجزء من الحيز البحري الذي تتداخل فيه الحقوق المحتملة للطرفين. وفي هذا الصدد، تعتبر المحكمة أن المنطقة حيث توجد نتوءات متداخلة في الشمال تشمل كامل الحيز البحري الواقع على مسافة ٢٠٠ ميل بحري من ساحل كوستاريكا، باستثناء الحيز الذي أُلحق بكولومبيا عملا بالحكم الصادر عام ٢٠١٢. أما في الجنوب، فالوضع أكثر تعقيدا بسبب وجود مطالبات لدول ثالثة لا يمكن للمحكمة أن تبدي رأيها فيها. ولا يمكن تحديد الأثر المترتب على حقوق الدول الثالثة في المناطق التي يمكن أن تُلحق بأحد الطرفين، ولكن على الرغم من ذلك يمكن شمول المساحات التي تطالب دول ثالثة بها. وتحلل المحكمة كذلك مسألة المنطقة ذات الصلة بالموضوع في البحر الكاريبي فيما بعد في حكمها (انظر الجزء الفرعي (ه) أدناه).

(ب) *أهمية المعاهدات الثنائية والأحكام التي تشمل دولا ثالثة* (الفقرات من 123 إلى 134)

تلاحظ المحكمة أن معاهدة عام ١٩٧٦ بين بنما وكولومبيا تشمل دولا ثالثة ولا يمكن أن تعتبر ذات صلة بالموضوع لأغراض تعيين الحدود بين الطرفين. وفيما يتعلق بالمعاهدة المبرمة عام ١٩٧٧ بين كوستاريكا وكولومبيا، لا يوجد دليل على أن تخلي كوستاريكا عن حقوقها البحرية، لو كان ذلك قد حدث بالفعل، كان القصد منه أيضا أن يسري بالنسبة إلى دولة غير كولومبيا.

(ج) *خط تساوي الأبعاد المؤقت* (الفقرات من 135 إلى 145)

تشير المحكمة إلى أنها تحدد المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري وفقا لمنهجيتها المعمول بها على ثلاث مراحل. فأولا، ترسم خطا تساوي أبعاد مؤقتا باستخدام نقاط الأساس الأنسب على السواحل ذات الصلة بالموضوع الخاصة بالطرفين. وثانيا، تنظر في ما إذا كانت هناك ظروف ذات صلة بالموضوع يمكن أن تبرر تعديل خط تساوي الأبعاد المرسوم مؤقتا. وثالثا، تقيِّم مدى الإنصاف العام الذي تتسم به الحدود الناتجة عن المرحلتين الأوليين من خلال التحقق مما إذا كان يوجد عدم تناسب واضح بين طول سواحل الطرفين ذات الصلة بالموضوع والمناطق البحرية التي تبين أنها تعود إليهما.

وتنتقل المحكمة بعد ذلك إلى رسم خط تساوي الأبعاد المؤقت للقضية قيد النظر، فتلاحظ أن الطرفين متفقان عموما فيما يتعلق باختيار النقاط الأساسية، ولكنهما غير متفقين بشأن مسألتين. وتتعلق المسألة الأولى بوضع نقاط الأساس في جزيرتي كورن، أما الثانية فتتعلق بوضع نقاط الأساس في جزيرتي باكسارو بوفو وبالمنتا الشعابيتين. وتخلص المحكمة إلى أنه ينبغي وضع نقاط الأساس في جزيرتي كورن بهدف رسم خط تساوي الأبعاد المؤقت. وتلاحظ اللجنة في هذا الصدد أن هذه الجزر يسكنها عدد كبير من

السكان وتتيح استمرار الحياة الاقتصادية؛ ولذلك، فهي تستوفي بشكل كاف الشروط المنصوص عليها في المادة ١٢١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لكي تكون لجزيرة من الجزر إمكانية إقامة منطقة اقتصادية خالصة وجرف قاري. وتلاحظ المحكمة فيما يتعلق بجزيرتي بالمنتا وباكسارو بوفو الشعابيتين أنه يمكن استيعاب هذه السمات في الساحل، ومن ثم فهي ترى أنه من الملائم وضع نقاط أساس فيهما لإنشاء خط تساوي الأبعاد المؤقت. وتخلص المحكمة إلى أنه ينبغي لخط تساوي الأبعاد المؤقت أن يتبع سلسلة من الخطوط الجيوديسية المحددة في الفقرة ١٤٥ من الحكم، على النحو المبين في الخريطة الأولية رقم ٩ (الواردة في المرفق ٢ من هذا الموجز).

(د) *تعديل خط تساوي الأبعاد المؤقت* (الفقرات من 146 إلى 158)

تنظر المحكمة بعد ذلك في ما إذا كانت هناك عوامل تدعو إلى تعديل خط تساوي الأبعاد المؤقت من أجل التوصل إلى نتيجة منصفة. وفي حالة جزيرتي كورن، ترى المحكمة أنه بالنظر لصغر حجمهما وبعدهما الكبير عن ساحل البر الرئيسي، من المناسب منحهما نصف الأثر فحسب. ويؤدي ذلك إلى تعديل خط تساوي الأبعاد لصالح كوستاريكا. وقررت المحكمة أن الحجج الأخرى التي قدمها الطرفان لتأييد تعديل خط تساوي الأبعاد المؤقت لا يمكن قبولها. وزعم نيكاراغوا أن ساحل كوستاريكا المحدب بالقرب من بونتا دي كاستيا بالاقتران مع تقعر ساحلها له أثر محدود على خط الحدود، ولا سيما على مسافة من الشاطئ، وهو غير مهم بما فيه الكفاية لتبرير تعديل الخط. ولا يمكن للتقعر العام لساحل كوستاريكا وعلاقاته ببنما تبرير تعديل خط تساوي الأبعاد في علاقاته مع نيكاراغوا. وعند رسم الحدود البحرية بين الطرفين، تكمن المسألة الهامة فيما إذا كانت النتوءات القائمة في اتجاه البحر من ساحل نيكاراغوا تقتطع من النتوءات القائمة في ساحل كوستاريكا نتيجة تقعر ذلك الساحل. وهذا الاقتطاع المزعوم ليس هاما، بل إن أهميته تقل عند تعديل خط تساوي الأبعاد بإعطاء نصف أثر لجزيرتي كورن.

ويرد وصف خط تساوي الأبعاد المؤقت الناتج في الفقرة 156 من الحكم وعلى النحو المبين في الخريطة الأولية رقم 10 (الواردة في المرفق ٢ من هذا الموجز). وتشير المحكمة إلى أن هذا الخط يُنشأ دون المساس بأي مطالبات قد تكون لدولة ثالثة بشأن جزء من المنطقة التي يمر الخط عبرها. وبالنظر إلى تعقد هذا الخط، ترى المحكمة أنه من الأنسب اعتماد خط مبسط على أساس أهم نقاط التحول. ويرد وصف الخط المبسط الناتج في الفقرة 158 من الحكم وعلى النحو المبين في الخريطة الأولية رقم 11 (الواردة في المرفق ٢ من هذا الموجز).

(هـ) *اختبار عدم التناسب* (الفقرات من 158 إلى 166)

تلاحظ المحكمة أن إلحاق جزء من الحيز البحري بدولة ثالثة سيؤثر في الجزء العائد لكل طرف من المنطقة ذات الصلة بالموضوع. ولأنه لا يمكن تحديد الحيز البحري التابع لدول ثالثة في الإجراءات الحالية، فإنه يستحيل على المحكمة أن تحسب بدقة الجزء العائد لكل طرف من المنطقة ذات الصلة بالموضوع. ومع ذلك، بغية التحقق مما إذا كان تعيين الحدود البحرية يسفر عن عدم تناسب كبير، يكفي إجراء حساب تقريبي للمنطقة ذات الصلة بالموضوع. وفي هذه القضية، ترى المحكمة أنه من المناسب أن يستند هذا الحساب إلى "تمديد افتراضي لحدود كوستاريكا وبنما" بحسب اقتراح كوستاريكا.

وتلاحظ المحكمة بعد ذلك أن المنطقة ذات الصلة بالموضوع المحددة ستقسم بواسطة الحدود البحرية إلى ٩٦٨ ٧٣ كيلومترا مربعا لنيكاراغوا و ٨٧٣ ٣٠ كيلومترا مربعا لكوستاريكا، مما يسفر عن نسبة 2.4:1 لصالح نيكاراغوا. وتخلص المحكمة إلى أن إجراء مقارنة مع نسبة الأطوال الساحلية (2.04:1 لصالح نيكاراغوا أيضا) لا يظهر أي "عدم تناسب واضح".

*

وعليه، ترى المحكمة أن تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بين الطرفين على النحو المبين في في المحيط الهادئ يجب أن يتبع الخط الوارد وصفه في الفقرة 158 من الحكم، الخريطة الأولية رقم 13 (الواردة في المرفق 2 من هذا الموجز).

خامسا - *تعيين الحدود البحرية في المحيط الهادئ* (الفقرات من 167 إلى 204)

تنتقل المحكمة بعد ذلك إلى تعيين الحدود البحرية بين الطرفين في المحيط الهادئ. وكما في حالة تعيين الحدود البحرية في البحر الكاريبي، طُلب إلى المحكمة فيما يتعلق بالمحيط الهادئ تعيين حدود البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري.

ألف - *نقطة بداية تعيين الحدود البحرية* (الفقرة 169)

فيما يتعلق بنقطة بداية تعيين الحدود البحرية في المحيط الهادئ، تلاحظ المحكمة أن كوستاريكا ونيكاراغوا متفقتان على أنها نقطة الوسط من الخط الفاصل في خليج ساليناس. ولم تثر كوستاريكا أي اعتراض خلال المرافعات الشفوية فيما يتعلق باستخدام الإحداثيات التي ذكرتها نيكاراغوا في مذكرتها المضادة لأغراض تحديد نقطة بداية الحدود البحرية في المحيط الهادئ. واستناداً إلى ذلك وبناءً على الاتفاق بين الطرفين، ترى المحكمة أن الحدود البحرية بين كوستاريكا ونيكاراغوا في المحيط الهادئ تبدأ في نقطة الوسط من الخط الفاصل في خليج ساليناس، وإحداثياتها هي 11° 03' 56.3" شمالا، 85° 44' 28.3" غربا (مرجع الإسناد 84 للنظام الجيوديسي العالمي).

باء - *تعيين حدود البحر الإقليمي* (الفقرات من 170 إلى 175)

تتناول المحكمة بعد ذلك تعيين حدود البحر الإقليمي. وتلاحظ أن كوستاريكا ونيكاراغوا قد اختارتا نفس نقاط الأساس التي تقع على بعض المعالم البارزة في سواحلهما لرسم الخط الوسط المؤقت في هذه القضية. ولا ترى المحكمة أي سبب للحياد عن نقاط الأساس المختارة من كلا الطرفين.

إلا إن المحكمة تشير إلى أن الطرفين يختلفان بشأن ما إذا كان شكل الساحل يمثل ظرفا خاصا في حدود المعنى المقصود في المادة ١٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهو ما من شأنه أن يبرر تعديل الخط الوسط المؤقت في البحر الإقليمي. وتكمن المسألة فيما إذا كان وضع نقاط الأساس على شبه جزيرة سانتا إيلينا يتسبب في أثر مشوه كبير على الخط الوسط المؤقت، مما قد يتسبب في اقتطاع من النتوءات الساحلية لنيكاراغوا داخل البحر الإقليمي. وكما لاحظت المحكمة في قضية سابقة، يمكن أن تؤثر "الجزيرات والصخور والنتوءات الساحلية الطفيفة" تأثيرا غير متناسب على الخط الوسط. ويمكن أن يستدعي هذا التأثير تعديل الخط الوسط المؤقت في البحر الإقليمي. إلا إن المحكمة ترى أن شبه جزيرة سانتا إيلينا، التي تقع على مقربة من خليج ساليناس، لا يمكن اعتبارها نتوءا ساحليا طفيفا ذا أثر غير متناسب على خط تعيين الحدود. وتلاحظ أن ساحل شبه جزيرة سانتا إيلينا يمثل جزءا كبيرا من ساحل كوستاريكا في المنطقة التي يُطلب من المحكمة تعيين حدود البحر الإقليمي فيها. وعلاوة على ذلك، تلاحظ المحكمة أن من شأن التعديل الذي اقترحته نيكاراغوا في البحر الإقليمي أن يقرِّب الحدود من ساحل كوستاريكا، وبالتالي من شأنه الاقتطاع من النتوءات الساحلية لكوستاريكا داخل البحر الإقليمي إلى حد كبير. وتخلص المحكمة إلى أنه ينبغي تعيين حدود البحر الإقليمي في المحيط الهادئ بين الطرفين عن طريق خط وسط يتبع مجموعة من الخطوط الجيوديسية التي تربط بين النقاط المبينة في الفقرة ١٧٥ من الحكم، على النحو المبين في الخريطة الأولية رقم ١٥ (الواردة في المرفق 2 من هذا الموجز).

جيم - *تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري* (الفقرات من 176 إلى 204)

(أ) *السواحل ذات الصلة بالموضوع والمنطقة ذات الصلة بالموضوع* (الفقرات من 177 إلى 185)

'1' *السواحل ذات الصلة بالموضوع* (الفقرات من 177 إلى 181)

فيما يتعلق بالسواحل ذات الصلة بالموضوع، ترى المحكمة أنه بما أن ساحل كوستاريكا في المحيط الهادئ يتميز بدرجة معينة من التعرج، بينما يمتد ساحل نيكاراغوا إلى حد كبير على طول خط مستقيم، فسيكون من المناسب تحديد الساحل ذي الصلة بالموضوع لكلا الطرفين باستخدام خطوط مستقيمة.

وتلاحظ المحكمة أن مواقف الطرفين لا تختلف اختلافاً كبيراً فيما يتعلق بتحديد ساحل نيكاراغوا ذي الصلة بالموضوع. وهي تخلص إلى أن ساحل نيكاراغوا بأكمله، من بونتا أرانكا باربا إلى بونتا كوسيغوينا، ينشئ حقوقا بحرية محتملة تتداخل مع حقوق كوستاريكا. ويبلغ طول ساحل نيكاراغوا ذي الصلة بالموضوع، الذي حددته وقاسته المحكمة على طول خط مستقيم، 292.7 كيلومترا.

وتلاحظ المحكمة أن حجج الطرفين فيما يتعلق بساحل كوستاريكا ذي الصلة بالموضوع تختلف اختلافا كبيرا. وترى المحكمة أن ساحل كوستاريكا بين بونتا غيونيس وكابو بلانكو، وكذلك بين بونتا هيرادورا وبونتا سالسيبويديس، ينشئ حقوقا بحرية محتملة تتداخل مع الحقوق التي ينشئها ساحل نيكاراغوا ذي الصلة بالموضوع على النحو المحدد في الفقرة السابقة. وفي ظل هذه الظروف، ترى المحكمة أنه من المناسب أن تدرج في الساحل ذي الصلة بالموضوع أجزاء معينة من ساحل كوستاريكا جنوب بونتا غيونيس. وتلاحظ المحكمة أن سواحل خليج نيكويا متقابلة وتعتبر أنها غير مهمة لأغراض ترسيم الحدود. وتخلص المحكمة إلى أن الجزء الأول من ساحل كوستاريكا ذي الصلة بالموضوع يمتد على طول الخطوط المستقيمة التي تربط بين بونتا ساكاتي وبونتا سانتا إيلينا وكابو فيلاس وبونتا غيونيس وكابو بلانكو. بينما يتمتد الجزء الثاني من ساحل كوستاريكا ذي الصلة بالموضوع على طول الخطوط المستقيمة التي تربط بين بونتا هيرادورا وشبه جزيرة أوسا وبونتا يّورونا وبونتا سالسيبويديس. ويبلغ طول ساحل كوستاريكا ذي الصلة بالموضوع، الذي حددته وقاسته المحكمة على أساس خطوط مستقيمة، 416.4 كيلومترا.

المنطقة ذات الصلة بالموضوع (الفقرات من 182 إلى 185) ‘٢’

فيما يتعلق بالمناطق ذات الصلة بالموضوع، ترى المحكمة أن الحقوق البحرية المحتملة الناشئة عن كل من الأجزاء الشمالية والجنوبية من ساحل كوستاريكا ذي الصلة بالموضوع تتداخل مع الحقوق البحرية المحتملة الناشئة عن ساحل نيكاراغوا ذي الصلة بالموضوع. وترى المحكمة أن المنطقة ذات الصلة بالموضوع يحدها من الشمال خط يبدأ من بونتا كوسيغوينا، وهو متعامد مع الخط المستقيم الذي ينطبق تقريبا مع الاتجاه العام لساحل نيكاراغوا. وفي الغرب والجنوب، قررت المحكمة أن المنطقة ذات الصلة بالموضوع محصورة بغلاف الأقواس الذي يحدد المنطقة التي تتداخل فيها حقوق الطرفين البحرية المحتملة. وبالتالي تبلغ مساحة المنطقة ذات الصلة بالموضوع المحددة قرابة 500 164 كيلومتر مربع.

(ب) *خط تساوي الأبعاد المؤقت* (الفقرات من 186 إلى 189)

بعد ذلك ترسم المحكمة خط تساوي أبعاد مؤقتا. والمحكمة مقتنعة بأن نقاط الأساس التي اختارها الطرفان مناسبة لرسم خط تساوي أبعاد مؤقتا في المحيط الهادئ. وتذكر أن خط تساوي الأبعاد المؤقت للمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري يبدأ عند نهاية الحدود في البحر الإقليمي، ومن ثم يتبع سلسلة من الخطوط الجيوديسية على النحو المبين في الفقرتين 188 و 189 من الحكم وكما هو مرسوم في الخريطة الأولية رقم 19 (الواردة في الملحق 2 من هذا الموجز).

(ج) *تعديل خط تساوي الأبعاد المؤقت* (الفقرات من 190 إلى 201)

تنتقل المحكمة بعد ذلك إلى حجج الطرفين فيما يتعلق بتعديل خط تساوي الأبعاد المؤقت، والتي تركز على ما إذا كانت شبه جزيرة سانتا إيلينا أو شبه جزيرة نيكويا تتسببان في اقتطاع غير منصف من النتوءات الساحلية لنيكاراغوا.

وفيما يتعلق بشبه جزيرة سانتا إيلينا، وهي حدبة تقع على مقربة من نقطة بداية الحدود البحرية بين الطرفين، تذكر المحكمة أنه في الوقت الذي لم تعتبر فيه أنه من الضروري تعديل الخط الوسط المؤقت لشبه الجزيرة تلك في البحر الإقليمي، فإن الوضع مختلف بالنسبة للمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، حيث تتحكم نقاط الأساس الموضوعة على شبه جزيرة سانتا إيلينا في مسار خط تساوي الأبعاد المؤقت الذي يبدأ من حدود 12 ميلا بحريا من البحر الإقليمي إلى نقطة تقع على بعد 120 ميلا بحريا من سواحل الطرفين. وترى المحكمة أن لنقاط الأساس هذه تأثير مفرط على مسار خط تساوي الأبعاد المؤقت،

مما يؤدي إلى اقتطاع كبير من النتوءات الساحلية لنيكاراغوا. وفي رأي المحكمة، الأثر الناجم عن هذا الاقتطاع غير منصف. ولذلك، ترى المحكمة أنه من المناسب تعديل خط تساوي الأبعاد المؤقت للمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بتقليل الأثر إلى النصف بالنسبة لشبه جزيرة سانتا إيلينا.

وفيما يتعلق بشبه جزيرة نيكويا، تلاحظ المحكمة أنها معلم يتميز بكتلة أرضية كبيرة، ويعادل ما يقرب من سُبُع إقليم كوستاريكا، ويقطنه عدد كبير من السكان. وتشير المحكمة إلى أن ساحل شبه الجزيرة تلك يمثل جزءا كبيرا من ساحل كوستاريكا في المنطقة التي سيتم تحديدها، ونتيجة لذلك، لا يمكن القول بأن اتجاهه يختلف عن الاتجاه العام لساحل كوستاريكا. وتلاحظ المحكمة كذلك أنها رسمت خط تساوي الأبعاد المؤقت باستخدام مقاطعة كابو فيلاس، الواقعة في شبه جزيرة نيكويا، نقطة أساس، وأن كابو فيلاس تتحكم في خط تساوي الأبعاد لنحو 80 ميلا بحريا. وتشير المحكمة إلى أن دائرة المحكمة رفضت، في *قضية تعيين الحدود البحرية في منطقة خليج مين (كندا/الولايات المتحدة الأمريكية)*، اقتراحات بإعطاء أقل من الأثر الكامل لبعض المعالم القارية الكبيرة، لا سيما نوفا سكوشا وكيب كود. وتلاحظ المحكمة أن شبه جزيرة نيكويا هي جزء قاري بارز من كوستاريكا ويمكن مقارنته بشبه جزيرة نوفا سكوشا أو كيب كود؛ ولذلك، ترى المحكمة أنه لا يمكن أن يُعطى أقل من أثر كامل في تعيين الحدود في المنطقة الاقتصادية الخالصة وعلى الجرف القاري. وترى المحكمة أنه لا ضرورة لإدخال أي تعديل على خط تساوي الأبعاد المؤقت بحجة وجود شبه جزيرة نيكويا.

وتخلص المحكمة إلى أن الحدود البحرية في المنطقة الاقتصادية الخالصة وعلى الجرف القاري بين كوستاريكا ونيكاراغوا في المحيط الهادئ تتبع خط تساوي أبعاد يبدأ عند نقطة نهاية الحدود في البحر الإقليمي قبل تعديله لاحقا على النحو المبين قبل قليل. ويرد وصف الخط المعدل في الفقرة 200 من الحكم وهو مبين في الخريطة الأولية رقم 20 (الواردة في الملحق 2 من هذا الموجز). ونظراً لما يتسم به ذلك الخط من تعقيد، ترى المحكمة أنه من الأنسب اعتماد خط مبسط، على أساس أهم نقاط التحول على خط تساوي الأبعاد المعدل، التي تشير إلى تغيير في اتجاه ذلك الخط. ويرد وصف للخط المبسط الناتج في الفقرة 201 من الحكم وهو مبين في الخريطة الأولية رقم 21 (الواردة في الملحق 2 من هذا الموجز).

(د) *اختبار عدم التناسب* (الفقرات من 202 إلى 204)

تنتقل المحكمة في الأخير إلى اختبار عدم التناسب. وتلاحظ أن طول ساحل كوستاريكا ذي الصلة بالموضوع في المحيط الهادئ يبلغ 416.4 كيلومترا، بينما يبلغ طول ساحل نيكاراغوا ذي الصلة بالموضوع في المحيط الهادئ 292.7 كيلومترا. ويمثل الساحلان المعنيان بالأمر نسبة 1.42:1 لصالح كوستاريكا. وتخلص المحكمة إلى أن الحدود البحرية التي أنشأتها بين الطرفين في المحيط الهادئ تقسم المنطقة ذات الصلة بالموضوع بطريقة يعود فيها ما يقرب من 000 93 كيلومتر مربع من هذه المنطقة إلى كوستاريكا ويعود 500 71 كيلومتر مربع منها المنطقة إلى نيكاراغوا. والنسبة الناتجة بين المناطق البحرية التي تبين أنها تعود إلى الطرفين هي 1:1.30 لصالح كوستاريكا. وترى المحكمة، مع أخذ جميع ظروف هذه القضية في الاعتبار، أن الحدود البحرية التي أنشئت بين كوستاريكا ونيكاراغوا في المحيط الهادئ لا تسفر عن عدم تناسب صارِخ. وبناء على ذلك، ترى المحكمة أن تعيين الحدود البحرية للمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري يحقق تسوية منصفة وفقا للمادتين 74 و 83 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

*

وعليه، تخلص المحكمة إلى أن تعيين الحدود فيما يخص المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري في المحيط الهادئ يتبع الخط المبين في الفقرة 201 من الحكم. ومسار الحدود البحرية في المحيط الهادئ مبين في الخريطة الأولية رقم 22 (الواردة في المرفق 2 من هذا الموجز).

المنطوق (الفقرة 205)

إن المحكمة،

(١) بأغلبية خمسة عشر صوتا مقابل صوت واحد،

تقضي بمقبولية مطالبة جمهورية نيكاراغوا المتعلقة بالسيادة على الساحل الشمالي من إيسلا بورتيوس؛

المؤيدون: الرئيس أبراهام؛ ونائب الرئيس يوسف؛ والقضاة أووادا، وتومكا، وبنونة، وكانسادو ترينداد، وغرينوود، وشوي، ودونوهيو، وغايا، وسيبوتيندي، وبهانداري، وغفورجيان؛ والقاضيان الخاصان سيما والخصاونة؛

المعارضون: القاضي روبنسون؛

(٢) بأغلبية أربعة عشر صوتا مقابل صوتين،

تقضي بأن لجمهورية كوستاريكا السيادة على الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس برمته، بما في ذلك ساحله حتى النقطة التي تبلغ عندها الضفةُ اليمنى لنهر سان خوان الحدَّ الأدنى للجَزر في ساحل البحر الكاريبي، باستثناء بحيرة هاربور هيد الشاطئية والشريط الساحلي الذي يفصلها عن البحر الكاريبي، وكلاهما خاضع لسيادة نيكاراغوا ضمن الحدود المبينة في الفقرة 73 من هذا الحكم؛

المؤيدون: الرئيس أبراهام؛ ونائب الرئيس يوسف؛ والقضاة أووادا، وتومكا، وبنونة، وكانسادو ترينداد، وغرينوود، وشوي، ودونوهيو، وغايا، وسيبوتيندي، وبهانداري، وروبنسون؛ والقاضي الخاص سيما؛

المعارضون: القاضي غيفورغيان؛ والقاضي الخاص الخصاونة؛

(٣) (أ) بأغلبية أربعة عشر صوتا مقابل صوتين،

تقضي بأن جمهورية نيكاراغوا، بإنشائها معسكرا في إقليم كوستاريكا واحتفاظها به، انتهكت سيادة جمهورية كوستاريكا؛

المؤيدون: الرئيس أبراهام؛ ونائب الرئيس يوسف؛ والقضاة أووادا، وتومكا، وبنونة، وكانسادو ترينداد، وغرينوود، وشوي، ودونوهيو، وغايا، وسيبوتيندي، وبهانداري، وروبنسون؛ والقاضي الخاص سيما؛

المعارضون: القاضي غيفورغيان؛ والقاضي الخاص الخصاونة؛

(ب) بالإجماع،

تقضي بوجوب أن تزيل جمهورية نيكاراغوا معسكرها من إقليم كوستاريكا؛

(٤) بالإجماع،

تقرر أن تتبع الحدودُ البحرية بين جمهورية كوستاريكا وجمهورية نيكاراغوا في البحر الكاريبي الخطَ المحدد في الفقرتين 106 و 158 من هذا الحكم؛

(٥) بالإجماع،

تقرر أن تتبع الحدودُ البحرية بين جمهورية كوستاريكا وجمهورية نيكاراغوا في المحيط الهادئ الخطَّ المحدد في الفقرتين 175 و 201 من هذا الحكم.

*

ويذيّل القاضي تومكا حكم المحكمة بإعلان؛ ويذيّل القاضي تشو حكم المحكمة برأي مستقل؛ ويذيّل القاضي سيروتنيدي حكم المحكمة بإعلان؛ ويذيّل القاضي روبنسون حكم المحكمة برأي مستقل. ويذيّل القاضي غيفورغيان حكم المحكمة بإعلان. ويذيّل القاضي المخصص سيما حكم المحكمة بإعلان؛ ويذيّل القاضي المخصص الخصاونة حكم المحكمة برأي مخالف وبإعلان.

*

* *

إعلان القاضي تومكا

يوضح القاضي تومكا في إعلانه أنه لا يتفق تماماً مع الطريقة التي عينت بها المحكمة الحدود البحرية بين الطرفين في البحر الكاريبي. ويشير إلى أن المحكمة، التي عليها الاحتكام إلى المادتين ٧٤ و ٨٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، ملزمة بالتوصل إلى "تسوية منصفة" في تعيين الحدود البحرية بين الطرفين في المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري. ويقوم حكمها في هذا الصدد مقام اتفاق بين الطرفين بعدما فشلا في التوصل إليه.

ويلاحظ القاضي تومكا أن الاجتهاد القضائي للمحكمة والمحاكم الدولية الأخرى يفيد بأنه ينبغي تعديل خط تساوي الأبعاد المؤقت إذا كان هذا الخط قد يقتطع من النتوءات البحرية الواقعة في سواحل أحد الأطراف. وفي هذه القضية، يرى أن المحكمة لم تتجنب أثر الاقتطاع الناتج عن الجزء الأولي من خط تعيين الحدود في البحر الكاريبي. فقد نتج بالفعل عن ذلك الخط اقتطاع من النتوءات الساحلية لنيكاراغوا والتي تتصل تقريباً بنصف ساحلها المقعر الكبير في منطقة باهيا دي سان خوان ديل نورتي.

ويرى القاضي تومكا أن الحل الذي توصلت إليه المحكمة ليس منصفاً بما فيه الكفاية وأنه كان يتعين عليها تعديل الخط للتخفيف من حدة الاقتطاع عن طريق ربط نقطة نهاية الحدود البحرية في البحر الإقليمي بنقطة أبعد على خط تعيين الحدود بواسطة خط مستقيم. ويرى أن ذلك ربما كان سيكون مناسباً على وجه الخصوص بالنظر إلى أن المحكمة لم تأخذ في الاعتبار أي حقوق بحرية لنيكاراغوا قد تنشأ عن الشريط الرملي الذي يفصل بحيرة هاربور هيد الشاطئية عن البحر الكاريبي.

الرأي المستقل للقاضية شوي

على الرغم من تصويتها على الفقرة الفرعية (٤) من منطوق الحكم، لا توافق القاضية شوي على التعليل فيما يتعلق بمكان نقطة بداية الحدود البرية بين الطرفين والطريقة التي تعالج بها هذه المسألة في تعيين الحدود البحرية في هذه القضية.

فأولا وقبل كل شيء، ترى القاضية شوي أنه بموجب معاهدة الحدود لعام ١٨٥٨، وقرار كليفلند التحكيمي وقرارات ألكسندر التحكيمية، ينبغي أن تكون نقطة بداية الحدود البرية على الطرف الشمالي الشرقي من بحيرة هاربور هيد الشاطئية وليس في طرف اللسان الرملي لإيسلا بورتيوس عند مصب نهر سان خوان (الضفة اليمنى).

وفي هذه القضية المكونة من قضيتين مضمومتين، يكتسي تحديد نقطة بداية الحدود البرية أهمية كبيرة، سواء لتعيين السيادة الإقليمية على الساحل المتنازع عليه أو لتعيين الحدود البحرية بين الطرفين في البحر الكاريبي. وترى وجوب تعيين نقطة بداية الحدود البرية وفقاً لمعاهدة الحدود لعام ١٨٥٨ ولقرار كليفلند التحكيمي وقرارات ألكسندر التحكيمية.

وتشير القاضية شوي إلى أن تقرير الخبراء الذين عينتهم المحكمة يبين أن الجزء الأولي من الحدود البرية، بما في ذلك نقطة بدايتها، قابل للتحديد ومحدد بالفعل. وما تبقى من بحيرة هاربور هيد الشاطئية والشريط الرملي الملتحم الذي يفصل البحيرة عن البحر هو جزء مقطوع من الحدود البرية، وهو محصور حالياً داخل أراضي كوستاريكا. وكان جواب الخبراء على السؤال الأول الذي طرحته المحكمة في أمرها الصادر في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦ قد حدد بالفعل الموقعَ الحالي للنقطة التي يلتقي فيها نهر سان خوان بالبحر، وبعبارة أخرى، المكان الذي تنتهي فيه الحدود البرية الأصلية.

وخلافاً لتفسير المحكمة، ترى القاضية شوي أن المحكمة لم تعين نقطة بداية الحدود البرية في حكمها الصادر في عام ٢٠١٥ في القضية المتعلقة *بأنشطة معينة نفذتها نيكاراغوا في المنطقة الحدودية*. وعلى الرغم من أن واضعي معاهدة الحدود لعام ١٨٥٨ والقرارات التحكيمية توقعوا بالفعل أن الحدود البرية ستتأثر لا محالة بالتغييرات التدريجية أو المفاجئة للسواحل في المستقبل، فلم يوضحوا مبادئ القانون الدولي التي قد تنطبق عند وقوع هذه التغييرات. ولم تُتوقع الحالة التي تتمثل الآن في اختفاء جزئي للمجرى المائي. وأعربت القاضية عن رأي مفاده أنه، إذا كانت نقطة بداية الحدود سيحددها تلقائياً منفذ النهر إلى البحر، سيكون من الصعب تفسير السبب الذي يجعل كلا الطرفين يتفقان على أن بحيرة هاربور هيد الشاطئية تعود إلى نيكاراغوا وليس إلى كوستاريكا؛ وبالنظر إلى أن المجرى المائي وصل الآن إلى البحر الكاريبي عند مصب نهر سان خوان، فما هو موجود على ضفة النهر اليمنى، بما في ذلك بحيرة هاربور هيد الشاطئية، ينبغي أن يُدمج تلقائياً في إقليم كوستاريكا.

وتلاحظ القاضية شوي أن المحكمة عندما تقرر أنه لم تعد هناك أي قناة مائية تربط نهر سان خوان ببحيرة هاربور هيد الشاطئية وبالتالي أن سواحل الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس تعود إلى كوستاريكا، فهي تصرح ضمنياً بأن الحدود البرية تنقطع عند مصب نهر سان خوان بفعل التغيرات الطبيعية للساحل. وفي رأي القاضية، قرارُ المحكمة أن بحيرة هاربور هيد الشاطئية والشريط الرملي الذي يفصلها عن البحر الكاريبي يقعان تحت سيادة نيكاراغوا لا يمكن أن يعزى ببساطة إلى اتفاق الطرفين؛ والسبب الأساسي هو اعتراف كوستاريكا بأن الخط المحيط ببحيرة هاربور هيد الشاطئية لا يزال يشكل جزءاً من الحدود البرية، وإن كان منفصلا عن بقية هذه الحدود.

وتختلف حالات الحدود المائية من قضية إلى أخرى. ولا توجد أي قاعدة قائمة من قواعد القانون الدولي تنظم الأثر القانون لتغير المجرى المائي على الحدود. ففي هذه القضية، ترى القاضية شوي أنه فيما يتعلق بالحدود البرية، ينبغي أخذ عاملين مهمين في الاعتبار. أولا، إن نقطة بداية الحدود البرية، حتى بعد تحويل موقعها، لا تزال في حالة غير مستقرة. وللحفاظ على استقرار الحدود ويقينها، ينبغي إيلاء مزيد من الأهمية إلى سندها القانوني لا إلى التغير الفعلي على أرض الواقع. وثانياً، إن الجيب الناجم عن تقطع الحدود البرية ليس سمة جغرافية قائمة بذاتها؛ فإلى حين صدور قرار المحكمة الحالي بشأن السيادة على ساحل الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس، شكل ذلك الجيب رسمياً جزءا من الحدود البرية.

وينبغي للجيب، كما هو عليه حالياً، أن يكون جزءا من الظروف الجيومورفولوجية للساحل لأغراض تعيين الحدود البحرية. وعلى الرغم من أن المحكمة على علم بشدة عدم استقرار الخط الساحلي في منطقة مصب نهر سان خوان، فالقاضية شوي ترى أن المحكمة لا تولي الاعتبار الكافي للعلاقة الساحلية القائمة بين الطرفين. وبالنظر إلى أن سواحل كوستاريكا تقع الآن بين أراضي نيكاراغوا وبحيرة هاربور هيد الشاطئية على الجانب الشرقي ومصب النهر في الجانب الغربي، فسيكون صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، اختيار نقطة بداية على الأرض يمكنها أن تعكس بدقة نقطة الوسط. وفي كلتا الحالتين، سيعاني أحد الطرفين من بعض آثار الاقتطاع.

وبالإشارة إلى بيان المحكمة في قضية نيكاراغوا ضد هندوراس الذي يفيد بأنه "لا يوجد في صياغة المادة ١٥ ما يوحي بأن المشاكل الجيومورفولوجية مستبعدة في حد ذاتها من أن تكون 'ظروفاً

خاصة' بالمعنى المقصود من الاستثناء، أو بأنه لا يمكن استخدام هذه 'الظروف الخاصة' إلا بمثابة عنصر تصحيحي لخط مرسوم مسبقاً" (*قضية المنازعة الإقليمية والبحرية بين نيكاراغوا وهندوراس في البحر الكاريبي (نيكاراغوا ضد هندوراس)، الحكم، تقارير محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٧ (المجلد الثاني)*، الصفحة ٧٤٤ [من النص الإنكليزي]، الفقرة 280)، ترى القاضية شوي أن الظروف الجيومورفولوجية لسواحل الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس وتقطع الحدود البرية يمثلان ظروفا خاصة من ذلك القبيل.

وعلى الرغم من أن القاضية شوي تتفق مع الأغلبية في أنه، بالنظر إلى الظروف السائدة في الساحل والموقع الحالي لمصب نهر سان خوان، من المنطقي والمنصف رسم الخط الوسط المؤقت من الساحل على الجانب الغربي لإيسلا بورتيوس بالقرب من مصب نهر سان خوان، فإنها تشك في حكمة اختيار أقرب نقطة برية إلى مصب النهر نقطة لبداية الحدود البحرية، وهي المحددة حالياً بالنقطة Pv، لأن تلك النقطة غير مستقرة كذلك، وعلاوة على ذلك، فالمحكمة عند اختيار نقطة البداية تلك، ستحرم نيكاراغوا من سبل الوصول إلى الجيب.

وفي الفقرة ١٠٥ من الحكم، تقر المحكمة بأن حالة الجيب ظرف خاص وتستلزم إيجاد "حل خاص". بيد أنها ترى أنه "إذا أُلحقت المياه الإقليمية بالجيب، لن تكون ذات فائدة بالنسبة لنيكاراغوا، وسيتسبب ذلك في الوقت نفيه في تقطع البحر الإقليمي لكوستاريكا". ولذلك، فإن تعيين الحدود في المياه الإقليمية بين الطرفين لن يأخذ في الاعتبار أي حقوق قد تنشأ عن الجيب. وترى أن هذا التعليل ليس مقنعاً عندما يتجاهل حقوق نيكاراغوا المستمدة من الجيب، مهما كانت صغيرة.

ومن أجل تذليل الصعوبات الناشئة عن إعادة تحديد موقع نقطة بداية الحدود البرية عند مصب نهر سان خوان بسبب اختفاء المجرى المائي الممتد على طول الساحل، ترى القاضية شوي أن الحدود البحرية يمكنها أن تبدأ من نقطة ثابتة (هي نقطة المحور نفسها) على الخط الوسط على مسافة ميلين بحريين من الساحل دون أن تكون موصولة بخط متحرك إلى نقطة على اليابسة. وعلى الرغم من عدم تعيين الحدود على مدى ميلين بحريين في البحر الإقليمي، فهي ترى أن هذا النهج من شأنه أن يضع الطرفين في وضع أفضل لإدارة علاقاتهما الساحلية، ولا سيما فيما يتعلق بالملاحة. ولن تكون هذه هي المرة الأولى التي يبدأ فيها تعيين الحدود من مسافة معينة داخل البحر؛ وتؤيد الممارسات القضائية والتحكيمية هذا الحل عند وجود نقطة طرفية حدودية برية غير مؤكدة.

إعلان القاضية سيبوتندي

تتفق القاضية سيبوتندي مع قرار المحكمة في جميع جوانبه على النحو الوارد في الفقرة ٢٠٥ من منطوق الحكم، لكنها ترى أنه فيما يتصل بالقضية المتعلقة *بالحدود البرية في الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس* (الجزء الثالث)، كان ينبغي للمحكمة أن تتناول، في تعليلها، على نحو أكمل جميع المسائل التي تقوم عليها قراراتها في تلك القضية.

فأولاً، على الرغم من أن القاضية سيبوتندي تتفق مع استنتاج المحكمة الوارد في الفقرة ٦٩ والذي يفيد بأن مسألة السيادة الإقليمية على ساحل إيسلا بورتيوس ليست لها حجية الأمر المقضي به، فإنها تشير إلى أن هذا الحكم أغفل النظر في مسألة أخرى هامة وذات صلة بالموضوع، وهي ما إذا كانت المحكمة في حكمها المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في القضية المتعلقة *بأنشطة معينة نفذتها نيكاراغوا في المنطقة الحدودية (كوستاريكا ضد نيكاراغوا)، تقارير محكمة العدل الدولية لعام ٢٠١٥ (المجلد الثاني)*، الصفحة ٦٦٥ [من النص الإنكليزي]، قد حددت بحكم حجية الأمر المقضي به مسار الحدود البرية في الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس. وبما أن هذا جانب من المنازعة القائمة بين الطرفين في هذه القضية، فقد كان يتعين على المحكمة أن تنظر في هذه المسألة، سعياً إلى تسوية القضية بشكل كامل. وترى القاضية أن المحكمة لم تحدد قط المسار الدقيق للحدود البرية في الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس، ومن ثم فإن المسألة ليست لها حجية الأمر المقضي به.

وثانيا، على الرغم من أن القاضية سيبوتيندي توافق على الحدود البرية في الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس المبينة في الخريطة الأولية رقم ٢ من الحكم، فإنها ترى أن تعليل المحكمة الوارد في

الفقرات من ٧٠ إلى ٧٣ لا يفسر تفسيراً وافياً التغييرات الجغرافية التي حدثت في المنطقة وأثرها على الحدود البرية التاريخية الواردة في معاهدة الحدود لعام ١٨٥٨. وعلاوة على ذلك، تلاحظ أنه على الرغم من أن كلا الطرفين طلبا إلى المحكمة في مذكراتهما الكتابية والشفوية أن "تعين مسار الحدود البرية في الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس"، فإن المحكمة لم تتمكن من رسم تلك الحدود، وركزت بدلاً من ذلك على مسألة السيادة الإقليمية على ساحل إيسلا بورتيوس. وترى أنه كان على المحكمة منطقياً أن تحدد مسار تلك الحدود قبل البت في مسألة السيادة الإقليمية.

وأخيراً، ترى القاضية سيبوتيندي أنه عند تحديد المسار الحالي للحدود البرية في الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس بناء على طلب الطرفين، ينبغي للمحكمة أن تقوم بذلك أولاً، بالرجوع إلى الحدود البرية التاريخية على النحو الوارد في معاهدة الحدود لعام ١٨٥٨ وبناء على التفسير الوارد في قرارات كليفلند وألكسندر التحكيمية، قبل أن تأخذ في الحسبان أي تغييرات جغرافية مهمة قد تستدعي إدخال تعديل على الحدود البرية التاريخية. وترى أن اتباع نهج من هذا القبيل يفضي إلى حدود برية تشتمل على قطاعين منفصلين لهما ثلاث نقاط طرفية على النحو المبين في الخريطة الأولية رقم ٢ من الحكم. بيد أن القاضية سيبوتيندي تتفق مع ما ورد في الفقرة ٧١ من الحكم، ومفادها أن بداية تعيين الحدود البحرية في البحر الكاريبي ينبغي، من حيث المبدأ، أن تتطابق مع النقطة حيث "تلتقي الضفة اليمنى لنهر سان خوان بأقصى حد للجزر في ساحل البحر الكاريبي"، وهي النقطة التي تعتبرها النقطة الطرفية الثالثة ونقطة بداية القطاع الثاني من الحدود البرية.

الرأي المستقل للقاضي روبنسون

يتناول الرأي المستقل للقاضي روبنسون مسألة محددة أثارتها نيكاراغوا أثناء سير الدعوى، هي معرفة ما إذا كان هناك "تقارب في منهجيات تعيين الحدود البحرية"، في سياق تعيين حدود البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، بحيث تنطبق أيضا مبادئ تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري المنصوص عليها في المادتين ٧٤ و ٨٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ("اتفاقية قانون البحار")على تعيين حدود البحر الإقليمي في إطار المادة ١٥.

ويذهب الرأي المستقل، استنادا إلى تفسير صحيح للمواد ١٥ و ٧٤ و ٨٣ من اتفاقية قانون البحار، بما يشمل بوجه خاص الخلفية التاريخية لصياغتها، إلى أنه لم يحدث قط مثل هذا التقارب في منهجيات تعيين الحدود البحرية بالنسبة للمناطق الثلاث. ويتبين من التفسير الصحيح لاتفاقية قانون البحار أنها تدعو إلى اتباع نهج ثنائي تُحدَّد به حدود البحر الإقليمي على أساس طريقة الخط الوسط/الظروف الخاصة، وتُحدَّد به حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري على أساس أي طريقة من شأنها أن تفضي إلى "حل منصف".

ويشرح القاضي روبنسون أنه لئن كان من الجائز أن تتفق الدول على استخدام طريقة موحدة في إطار اتفاقية قانون البحار، فإن اختلاف النظام القانوني الذي يخضع له البحر الإقليمي من ناحية، والنظام الذي تخضع له المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري من ناحية أخرى، يوضح سبب دعوة الاتفاقية إلى اتباع نهج ثنائي في منهجية تعيين الحدود البحرية.

وفي رأي القاضي روبنسون، ترتبط قيم مختلفة بالعناصر المتباينة المستخدمة في تعيين حدود هذه المناطق المختلفة. ومن ثمَّ، فإن الخط الوسط المؤقت المستخدم في حالة البحر الإقليمي يختلف عن خط تساوي الأبعاد المؤقت المستخدم في حالتي المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، وكذلك تختلف قيمة الظروف الخاصة المستخدمة في حالة البحر الإقليمي عن الظروف ذات الصلة بالموضوع المستخدمة في حالتي المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري.

ويكرر القاضي روبنسون أيضا التأكيد على أن ممارسة المحكمة تؤيد اتباع نهج ثنائي. وفي هذا الصدد، يجد صعوبة في فهم ما أكدته هيئة التحكيم في قضية *كرواتيا* ضد *سلوفينيا* من أن ممارسة المحكمة تؤيد اتباع نهج موحد فيما يتعلق بتعيين حدود جميع المناطق الثلاث.

إعلان القاضي غفورجيان

يشرح القاضي غفورجيان في إعلانه أسباب تصويته ضد ما خلصت إليه المحكمة بشأن الحدود البرية في الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس ويعلق على جوانب معينة من تعيين المحكمة للحدود البحرية في البحر الكاريبي.

وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، لا يوافق القاضي غفورجيان على ما خلصت إليه المحكمة من أن كوستاريكا هي صاحبة السيادة على شاطئ الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس (غير أنه يتفق مع المحكمة في أن نيكاراغوا هي صاحبة السيادة على بحيرة هاربور هيد الشاطئية).

وفي رأيه، يُستنتج من المادة الثانية من معاهدة الحدود المبرمة بين كوستاريكا ونيكاراغوا في 1858، على النحو الذي فسرته به قرارات كليفلند وألكسندر التحكيمية، أن النقطة المسماة "بونتا كاستيا" كانت قد اختيرت لتكون نقطة بداية الحدود. ولا تغير هذا الاستنتاجَ التغيراتُ الجيومورفولوجية الهامة التي حدثت بعد عام ١٨٥٨ وإثر الفترة ١٨٩٧-١٩٠٠ (ويمثل هذا العام الأخير العام الذي قام فيه الجنرال ألكسندر بترسيم الحدود). وفي هذا الصدد، يعتمد القاضي غفورجيان على قرارات التحكيم التي أصدرها الجنرال ألكسندر، وعلى الاستنتاجات التي توصل إليها الخبيران اللذان عينتهما المحكمة بشأن وجود "بحيرات شاطئية متقطعة موازية للساحل" هي "مخلفات" للقناة المائية التي اتخذها الجنرال ألكسندر مرجعا لترسيم الحدود في عام ١٨٩٧.

ولا يتفق القاضي غفورجيان كذلك مع ما خلصت إليه المحكمة من أن نيكاراغوا انتهكت سيادة كوستاريكا نتيجة إنشائها معسكرا على شاطئ الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس. فعلى النحو المذكور في هذا الحكم، لم تُحسَم مسألة السيادة على هذا الشاطئ عندما أصدرت المحكمة حكمها الأول بشأن إيسلا بورتيوس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ومن ثمَّ، فالإقليم محل الخلاف حتى ٢ شباط/ فبراير ٢٠١٨، تاريخ صدور هذا الحكم، كان "إقليماً متنازعاً عليه" لا أرضاً خاضعة لسيادة نيكاراغوا. ويشير القاضي غفورجيان إلى إعلانه المتعلق بالحكم الصادر في عام ٢٠١٥ وإلى السوابق القضائية للمحكمة، فيعتبر أن إصدار بيان بشأن السيادة على المنطقة (وإن كان لا يتفق معه، ولكنه ملزم للطرفين) وأمرٍ بإزالة المعسكر من الشاطئ كان سيشكل حلا منصفا كافياً بالنسبة للمدعي.

وفيما يتعلق بالحدود البحرية في البحر الكاريبي، يتفق القاضي غفورجيان مع خط تعيين الحدود الذي حددته المحكمة. وفي الوقت نفسه، يميل إلى اعتبار أن نقطة بداية الحدود البحرية كان ينبغي أن تقع في "نقطة ألكسندر" (أي النقطة التي حددها الجنرال ألكسندر على أنها نقطة بداية الحدود البرية). لكنه صوت بالتأييد لما توصلت إليه المحكمة بشأن هذه المسألة، نظرا لأن نقطة البداية التي حددتها المحكمة لا تجنح كثيرا عن مسار الخط الحدودي المفترض التوصل إليه.

وأخيرا، يرى القاضي غفورجيان أنه كان بالإمكان معالجة بعض جوانب القضية بمزيد من التفصيل. ويذكُر منها على وجه الخصوص مسائل البحر الإقليمي لنيكاراغوا في بحيرة هاربور هيد الشاطئية (التي لم تأخذها المحكمة في الاعتبار لدى تحديد خط تعيين الحدود)، والآثار القانونية المترتبة على معاهدتي الحدود الثنائيتين المبرمتين على التوالي في عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٠ بين كوستاريكا من جهة، وكولومبيا وبنما من جهة أخرى؛ والمنهجيات المختلفة المستخدمة لتعيين حدود البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري. ومع ذلك، فهو يعتقد عموماً أن الحكم يحقق توازنا عادلا بين حقوق كلا الطرفين في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

إعلان القاضي المخصَّص سيما

صوَّت القاضي المخصَّص سيما مؤيدا كل فقرة من فقرات منطوق الحكم. ويعلق، في إعلانه المقتضب، على علاقة المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة بهذه القضية.

فيبيّن أن كلا الطرفين استشهد بالمعاهدة المتعلقة بتعيين حدود المناطق البحرية والتعاون البحري المبرمة بين جمهورية كوستاريكا وجمهورية بنما، والتي وُقّعت في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٠ وبدأ نفاذها في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٢، والتي لم تُسجَّل، فيما يبدو، لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وفقا لأحكام الفقرة ١ من المادة ١٠٢ من الميثاق.

ورغم أن القاضي المخصَّص سيما يلاحظ أن أحكام الفقرة ٢ من المادة ١٠٢ من الميثاق، التي تمنع "أي طرف في معاهدة أو اتفاق دولي لم يُسجَّل" من "أن يتمسك بتلك المعاهدة أو ذلك الاتفاق أمام أي فرع من فروع الأمم المتحدة"، ربما لم تنطبق على أي من الطرفين في هذه القضية، فإنه من المهم مع ذلك أن تحترم الأطراف في المعاهدات التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويتمنى القاضي المخصَّص سيما لو أن المحكمة اغتنمت هذه الفرصة للتذكير بذلك في حكمها.

الرأي المخالف للقاضي المخصَّص الخصاونة وإعلانه

أبدى القاضي المخصَّص الخصاونة رأياً مخالفاً بشأن تعيين الحدود البرية، وكتب إعلاناً مستقلا بشأن تعيين الحدود البحرية في المحيط الهادئ.

أولا

بدأ القاضي المخصَّص الخصاونة في رأيه المخالف بالتأكيد على أهمية أن يُسوَّى، على أساس القانون الدولي، الخلاف بين الطرفين الذي طال أمده والذي يرجع إلى ما قبل إبرام معاهدة الحدود لعام ١٨٥٨. فقد تسببت أوجه اللبس في هذه المعاهدة في اللجوء لاحقا في عدد من المناسبات إلى التحكيم، وإنشاء لجان لتعيين الحدود، وتعثر المفاوضات الدبلوماسية إلى حين تدخل المحكمة، منذ عام ٢٠٠٥، للبت في عدد من القضايا المتعلقة بمختلف جوانب هذه المنازعة.

والمحكمة الآن أمام مجموعتين متضاربتين من القرارات تمتلك كل منهما حجية الأمر المقضي به. فمن جهة، هناك قرار كليفلند التحكيمي لعام ١٨٨٨ وقرارا ألكسندر التحكيميان الأول والثاني لعام ١٨٩٧، وهي قرارات جرى فيها تعيين الحدود الإقليمية على أساس معاهدة عام ١٨٥٨، حتى وإن كانت نقطة بداية هذا التعيين (العلامة الأولية) قد غمرها البحر بسبب الانحسار العام للسواحل. ومن ناحية أخرى، هناك الحكم الصادر في عام ٢٠١٥، الذي استند إليه هذا الحكم فيما خلص إليه، وهو أنه ينبغي التخلي عما يسمى نقطة ألكسندر لصالح نقطة جديدة عند مصب نهر سان خوان على حالته الراهنة.

ويرى القاضي المخصَّص الخصاونة أنه لا مبرر للنهج الذي اتبعته المحكمة، لا سيما في ضوء الانحسار العام الذي يشهده الساحل الكاريبي حاليا والذي قد يفضي إلى تحول مصب نهر سان خوان إلى بحيرة هاربور هيد الشاطئية مرة أخرى، مثلما حدث في عام ١٨٥٨، وهو احتمال ذكره الخبيران اللذان عينتهما المحكمة. واعتماد نقطة جديدة سريعة الزوال، لا يساعد في تعيين الحدود الإقليمية على نحو نهائي ودائم.

ثم حلَّل القاضي المخصَّص الخصاونة التطورات التي وقعت منذ عام ١٨٥٨، لكي يثبت أن مصب النهر - بعد تحوُّله - لم يكن، ولا يمكن أن يكون، نقطة البداية التي كانت في ذهن المحكَّم ألكسندر.

وانتقل القاضي المخصَّص الخصاونة إلى وجود قناة مائية تربط بحيرة هاربور هيد الشاطئية بالنهر من عدمه، فذكر أنه رغم اعترف الخبيرين بعدم وجود هذه القناة المائية أثناء زيارتهما أو زياراتهما، إنه يرى أن إشارتهما إلى وجود فجوة مائية شبيهة بقناة مائية في الماضي القريب وإلى وجود بحيرات شاطئية متقطعة طويلة بمحاذاة الساحل يشكل دليلا كان ينبغي للمحكمة أخذه في الاعتبار. وعلاوة على ذلك، في مناطق العالم القاحلة غالبا ما تُستخدم الأنهار الجافة في تعيين الحدود. وهو يعتقد أن هذه القناة المائية الجافة جزئيا تشكل الحدود بين الطرفين.

وبالمثل، إن إقرار كلا الطرفين بتبعية بحيرة هاربور هيد الشاطئية والحاجز الرملي الذي يفصلها عن البحر الكاريبي لنيكاراغوا يشهد على أن الشاطئ كله كان ينبغي بديهيا أن يتبع لنيكاراغوا.

وأبدى اختلافه مع الأغلبية فيما يتعلق بقرار عدم إعطاء أي حقوق بحرية للحاجز الرملي، فهو قرار غير مبرر على الإطلاق، ويرتكز على أمل أن يغمر البحر رمال الحاجز، وهو أمر قد يحدث وقد لا يحدث.

ثانيا

فيما يتعلق بتعيين الحدود البحرية في المحيط الهادئ، استهل القاضي المخصَّص الخصاونة بملاحظة أن تعيين الحدود البحرية يستلزم، بالضرورة، حلا وسطا بين اليقين القانوني وضرورة مراعاة عدم تشابه الحالات.

ومع أنه يُطلَب من القضاة الإحجام عن "إعادة تشكيل ملامح الطبيعة كُلياً"، فإنه من المؤكد أن قدرا ما من إعادة التشكيل قد تُوخي في المادتين ٧٤ و ٨٣ من اتفاقية قانون البحار. ويشهد ذلك على السلطة التقديرية التي يتعين على المشرّع أن يمنحها للقاضي.

وتسعى المحاكم من جانبها إلى تقليص حيز سلطتها التقديرية، ويشكل أسلوب المراحل الثلاث الذي فُضِّل في القضايا الأخيرة مثالا ساطعا على هذا الاتجاه نحو التجانس.

ولا ينبغي أن تكون العتبة المنخفضة التي يشكلها معيار "غياب عدم التناسب الصارخ" المعيارَ الوحيد لما يمكن اعتباره نتيجةً منصفةً.

وفي حالة شبه جزيرة نيكويا، كان بالإمكان التوصل إلى نتيجة أكثر إنصافا لو أُعطي لها وزن كبير، لا كامل، في تعيين الحدود في المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، نظرا لأنها لا تختلف نوعيا عن شبه جزيرة سانتا إيلينا ونظرا لأنه كان ينبغي مراعاة اعتبارات أخرى غير الحجم، مثلا قربها من نقطة بداية تعيين الحدود. وقد يرقى ذلك إلى مرتبة إعادة تشكيل جزئية لملامح الطبيعة، لكنه لن يكون بالتأكيد إعادة تشكيل كلية.

المرفق

- الخريطة الأولية رقم ٢: الحدود البرية في الجزء الشمالي من إيسلا بورتيوس
- الخريطة الأولية رقم ٥: تعيين حدود البحر الإقليمي (البحر الكاريبي)
- الخريطة الأولية رقم ٩: رسم خط تساوي الأبعاد المؤقت (البحر الكاريبي)
- الخريطة الأولية رقم ١٠: الخط المعدَّل (البحر الكاريبي)
- الخريطة الأولية رقم ١١: الخط المعدَّل المبسَّط (البحر الكاريبي)
- الخريطة الأولية رقم ١٣: مسار الحدود البحرية (البحر الكاريبي)
- الخريطة الأولية رقم ١٥: تعيين حدود البحر الإقليمي (المحيط الهادئ)
- الخريطة الأولية رقم 19: رسم خط تساوي الأبعاد المؤقت (المحيط الهادئ)
- الخريطة الأولية رقم ٢٠: الخط المعدَّل (المحيط الهادئ)
- الخريطة الأولية رقم ٢١: الخط المعدَّل المبسَّط (المحيط الهادئ)
- الخريطة الأولية رقم ٢٢: مسار الحدود البحرية (المحيط الهادئ)

- 2 -

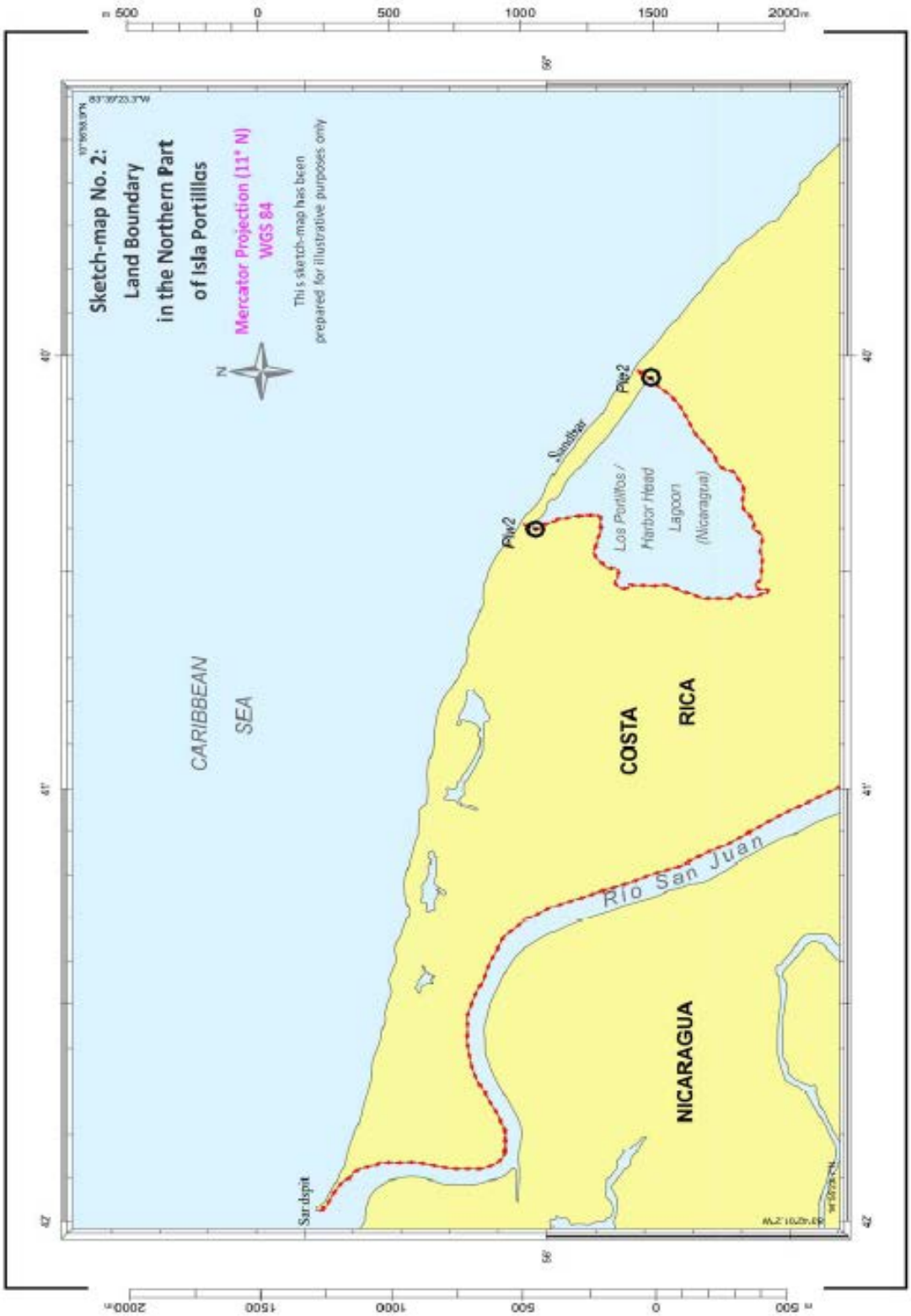
Sketch-map No. 2:
Land Boundary
in the Northern Part
of Isla Portillas
Mercator Projection (11° N)
WGS 84
This sketch-map has been prepared for illustrative purposes only
N
CARIBBEAN
SEA
COSTA
RICA
NICARAGUA
Río San Juan
Los Portillos /
Harbor Head
Lagoon
(Nicaragua)
Sandbar
Pie 2
Pie 2
Sardspit
500
0
500
1000
1500
2000m

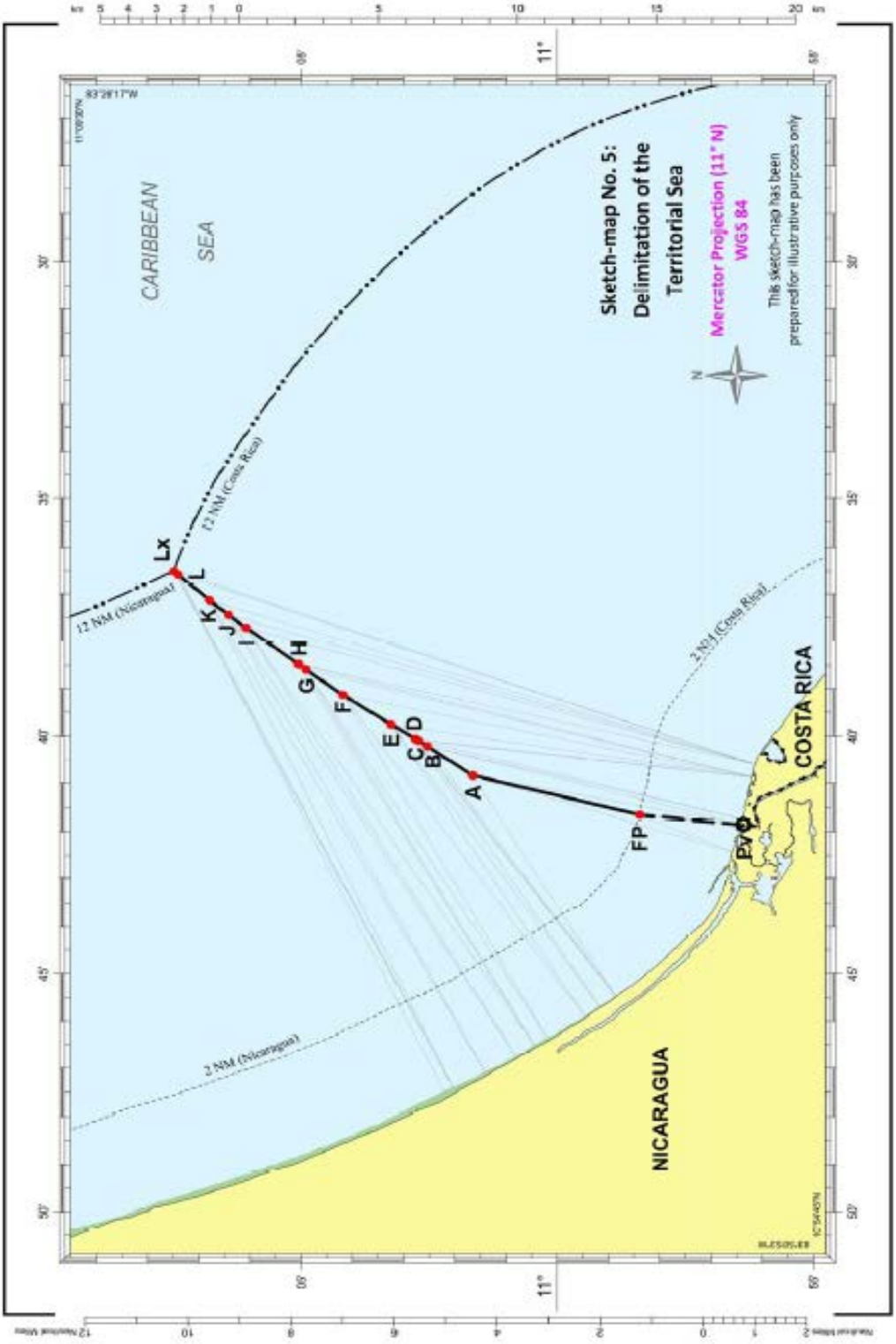
Sketch-map No. 5:
Delimitation of the
Territorial Sea
Mercator Projection (11° N)
WGS 84
This sketch-map has been
prepared for illustrative purposes only
CARIBBEAN
SEA
NICARAGUA
COSTA RICA
12 NM (Costa Rica)
12 NM (Nicaragua)
2 NM (Costa Rica)
2 NM (Nicaragua)
Lx
L
K
J
I
H
G
F
E
D
C
B
A
FP
Pv
11°

- 4 -

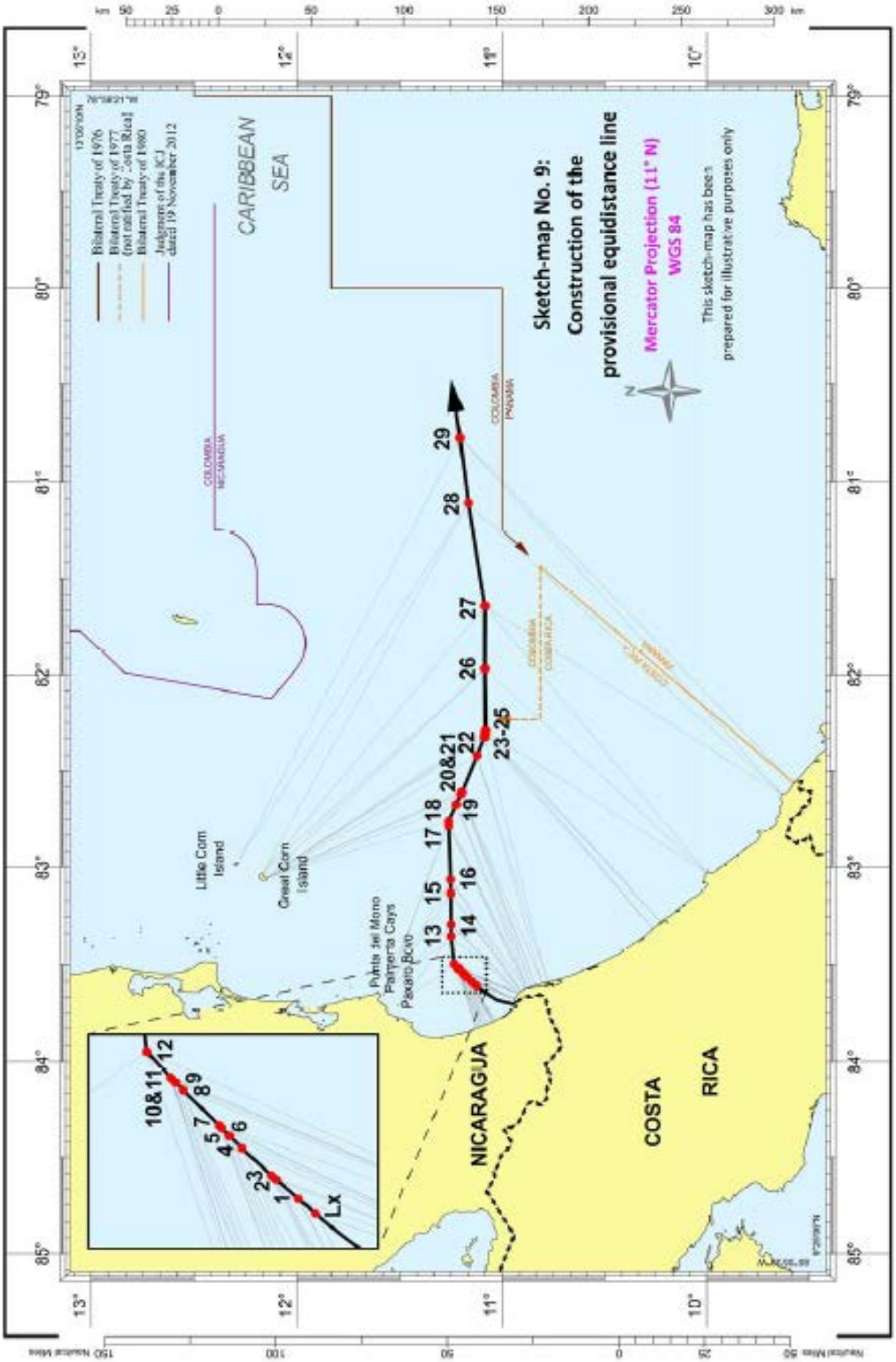
Sketch-map No. 9:
Construction of the
provisional equidistance line
Mercator Projection (11° N)
WGS 84
This sketch-map has been
prepared for illustrative purposes only
CARIBBEAN
SEA
NICARAGUA
COSTA
RICA
Little Corn
Island
Great Corn
Island
Punta del Mono
Palmeras Cays
Paxaro Bovo
COLOMBIA
NICARAGUA
COLOMBIA
PANAMA
COSTA RICA
PANAMA
Bilateral Treaty of 1976
Bilateral Treaty of 1977
(not ratified by Costa Rica)
Bilateral Treaty of 1980
Judgment of the ICJ
dated 19 November 2012
Lx

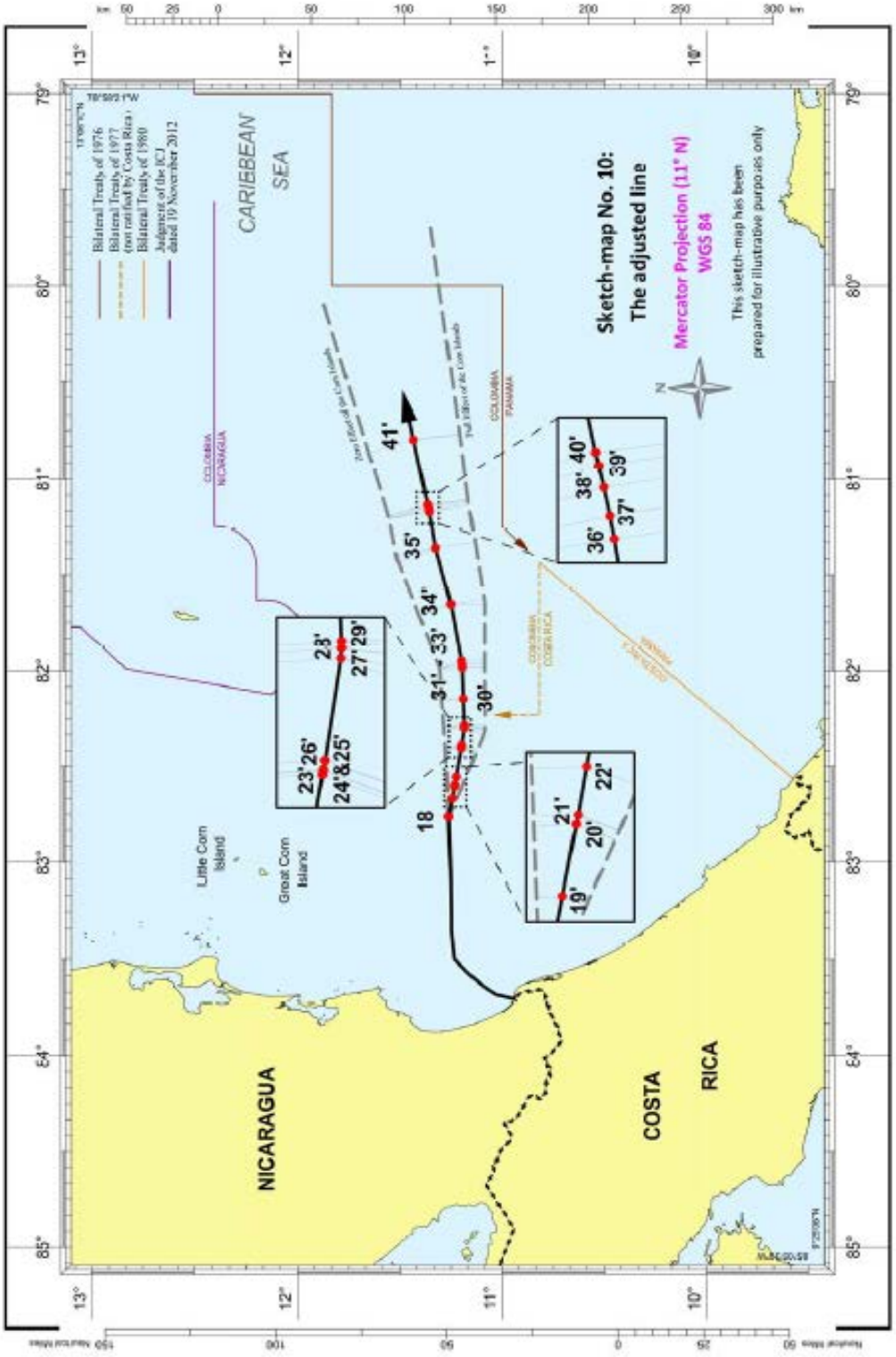
Sketch-map No. 10:
The adjusted line
Mercator Projection (11° N)
WGS 84
This sketch-map has been prepared for illustrative purposes only
Bilateral Treaty of 1976
Bilateral Treaty of 1977 (not ratified by Costa Rica)
Bilateral Treaty of 1980
Judgment of the ICJ dated 19 November 2012
CARIBBEAN SEA
NICARAGUA
COSTA RICA
COLOMBIA
PANAMA
Little Corn Island
Great Corn Island
18
19'
20'
21'
22'
23'26'
24'&25'
23'
27'29'
30'
31'
33'
34'
35'
36'
37'
38'
39'
40'
41'

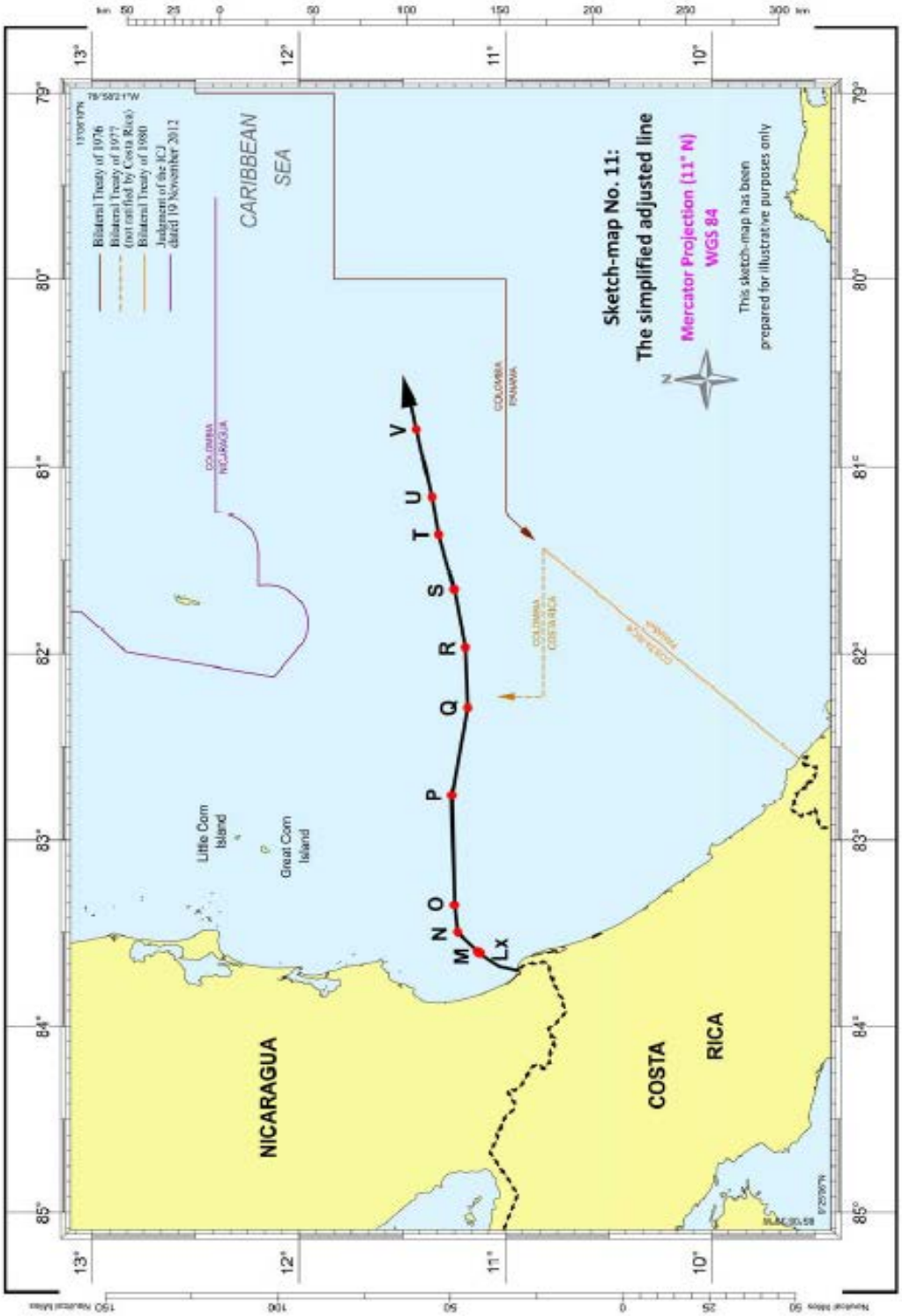
Sketch-map No. 11:
The simplified adjusted line
Mercator Projection (11° N)
WGS 84
This sketch-map has been prepared for illustrative purposes only
Bilateral Treaty of 1976
Bilateral Treaty of 1977 (not ratified by Costa Rica)
Bilateral Treaty of 1980
Judgment of the ICJ dated 19 November 2012
CARIBBEAN SEA
NICARAGUA
COSTA RICA
Little Corn Island
Great Corn Island
COLOMBIA NICARAGUA
COLOMBIA PANAMA
COLOMBIA COSTA RICA
COSTA RICA PANAMA
Lx
M
N
O
P
Q
R
S
T
U
V

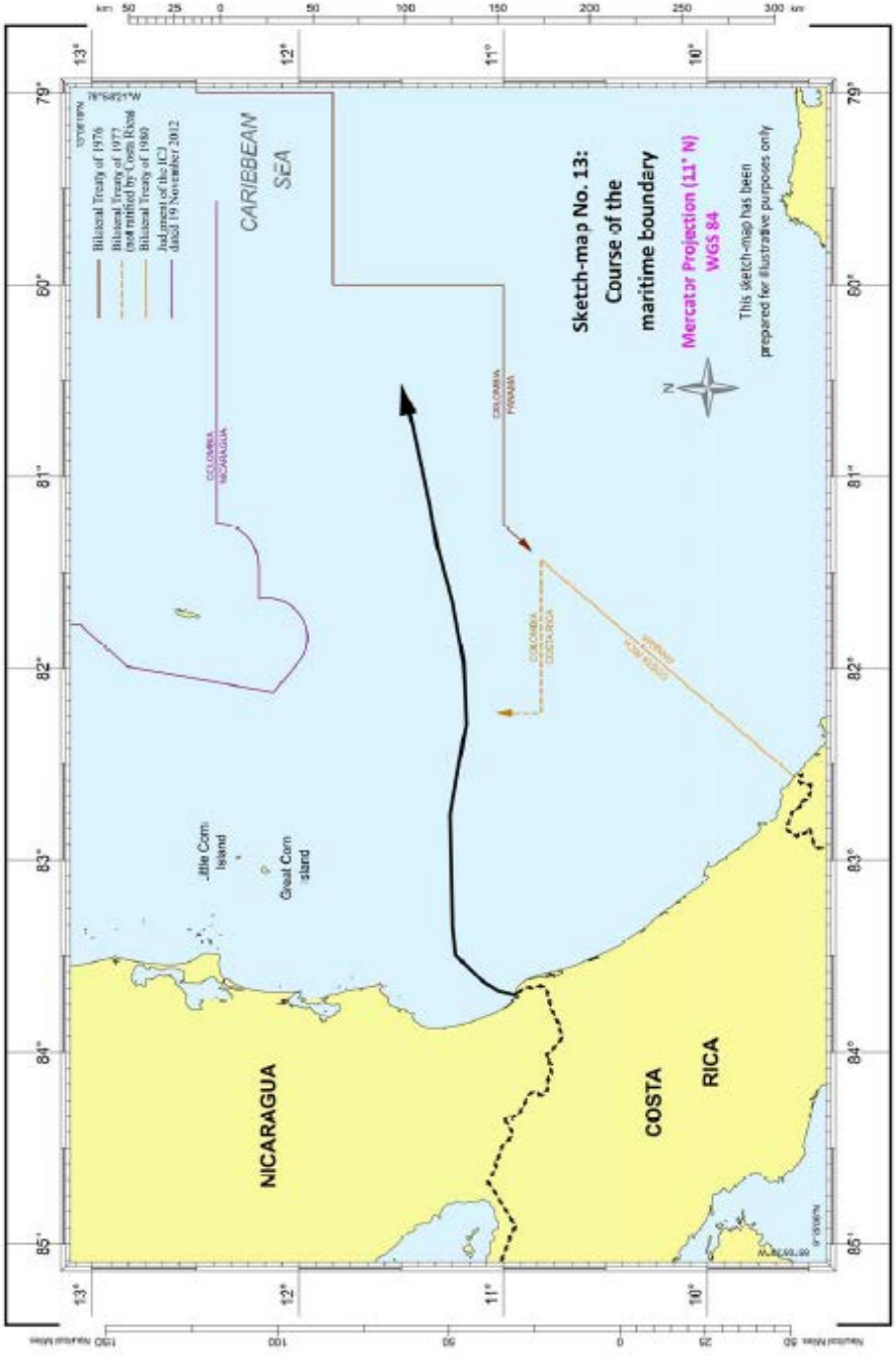
Sketch-map No. 13:
Course of the maritime boundary
Mercator Projection (11° N)
WGS 84
This sketch-map has been prepared for illustrative purposes only
Bilateral Treaty of 1976
Bilateral Treaty of 1977 (not ratified by Costa Rica)
Bilateral Treaty of 1980
Judgment of the ICJ dated 19 November 2012
CARIBBEAN SEA
COLOMBIA NICARAGUA
COLOMBIA PANAMA
COLOMBIA COSTA RICA
Little Corn Island
Great Corn Island
NICARAGUA
COSTA RICA

- 8 -

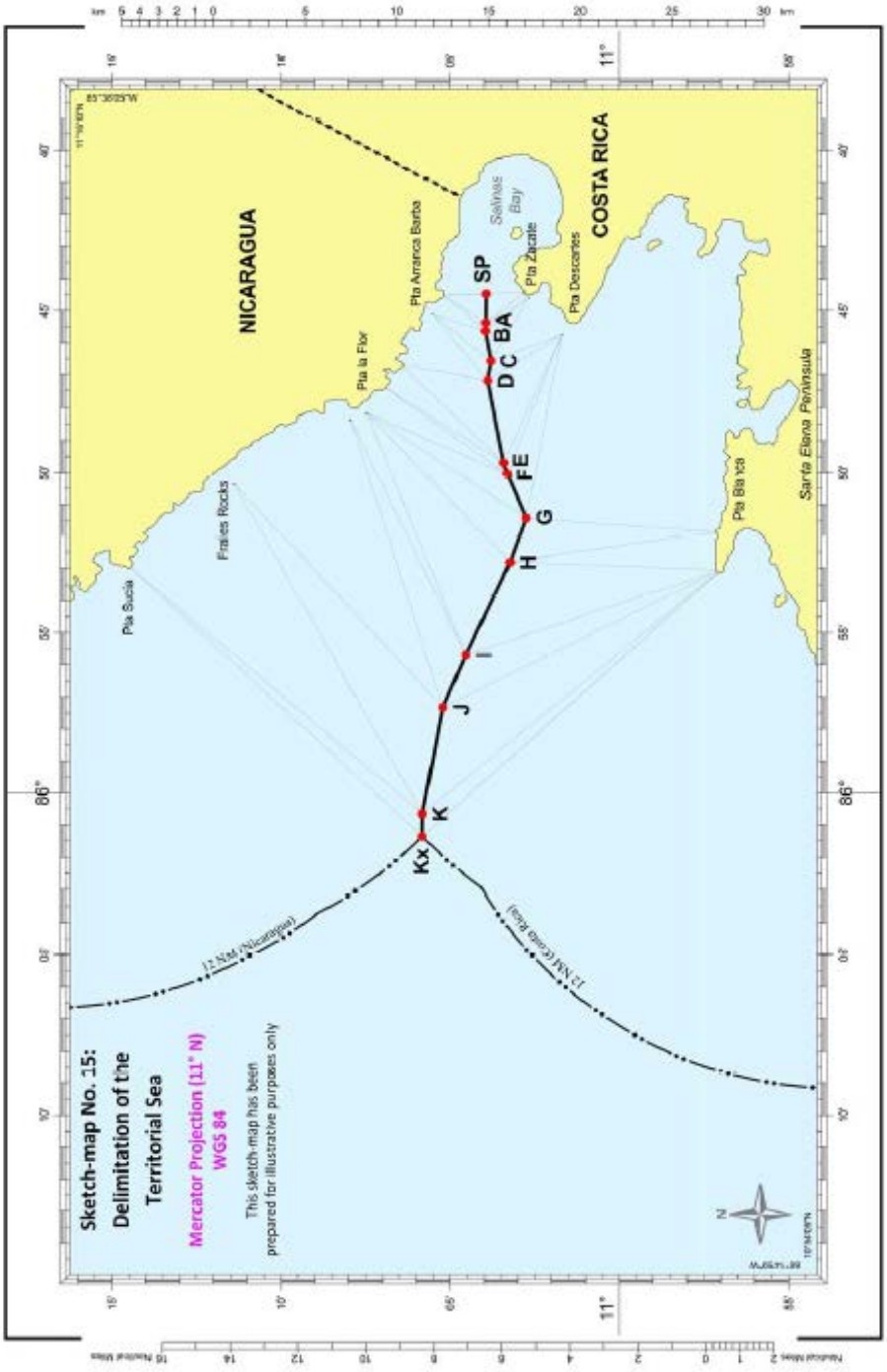
Sketch-map No. 15:
Delimitation of the
Territorial Sea
Mercator Projection (11° N)
WGS 84
This sketch-map has been
prepared for illustrative purposes only
NICARAGUA
COSTA RICA
Salinas
Bay
Pta Zacate
Pta Descartes
Pta Arranca Barba
Pta la Flor
Frailes Rocks
Pta Sucia
Pta Blanca
Santa Elena Peninsula
SP
BA
D C
FE
G
H
I
J
K
Kx
12 NM (Nicaragua)
12 NM (Costa Rica)
11°
86°

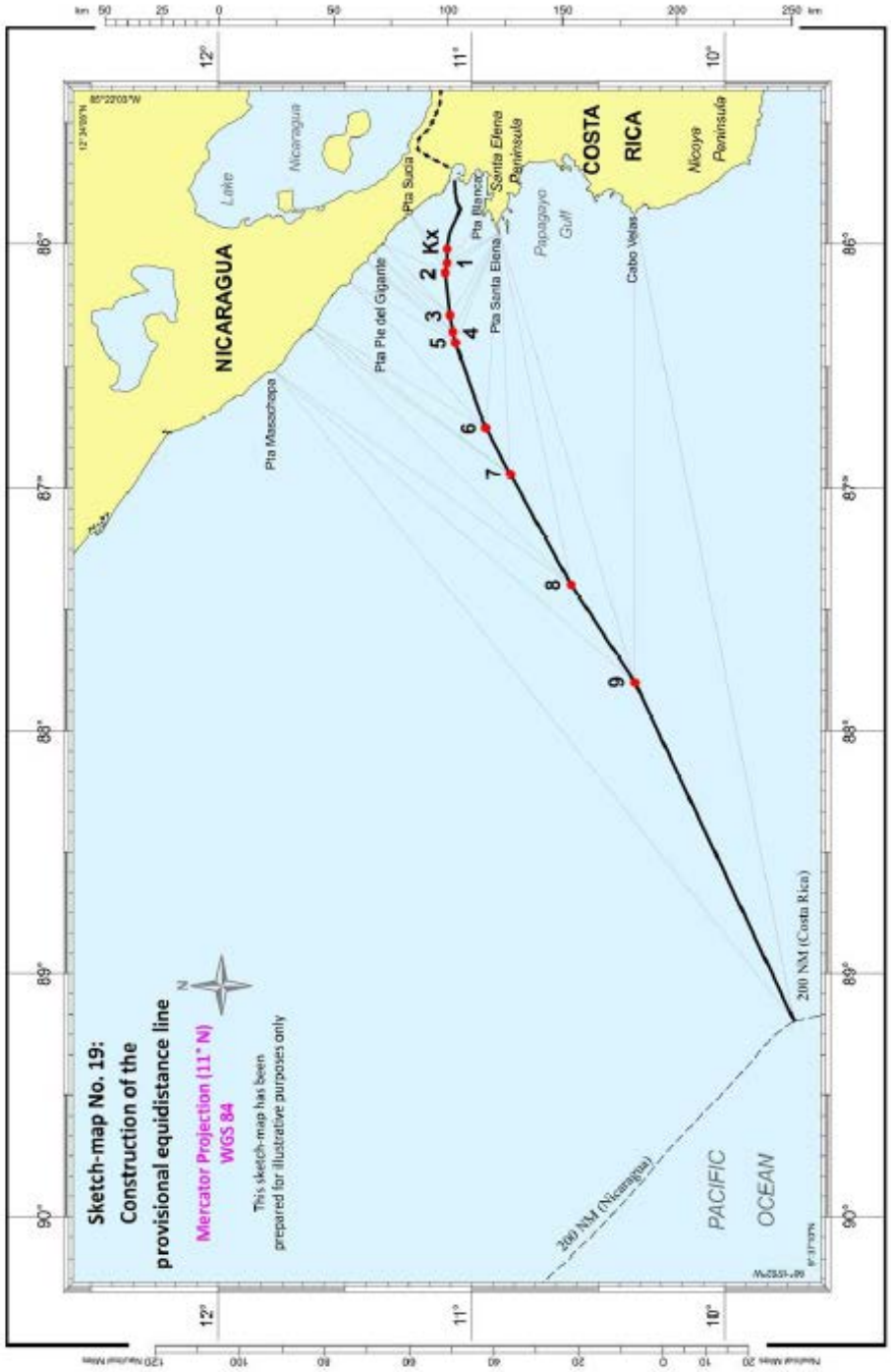
Sketch-map No. 19:
Construction of the
provisional equidistance line
Mercator Projection (11° N)
WGS 84
This sketch-map has been
prepared for illustrative purposes only
NICARAGUA
Lake
Nicaragua
COSTA
RICA
Nicoya
Peninsula
Santa Elena
Peninsula
Papagayo
Gulf
Cabo Velas
Pta Sucia
Pta Blanca
Pta Santa Elena
Pta Pie del Gigante
Pta Masachapa
Kx
1
2
3
4
5
6
7
8
9
200 NM (Nicaragua)
200 NM (Costa Rica)
PACIFIC
OCEAN

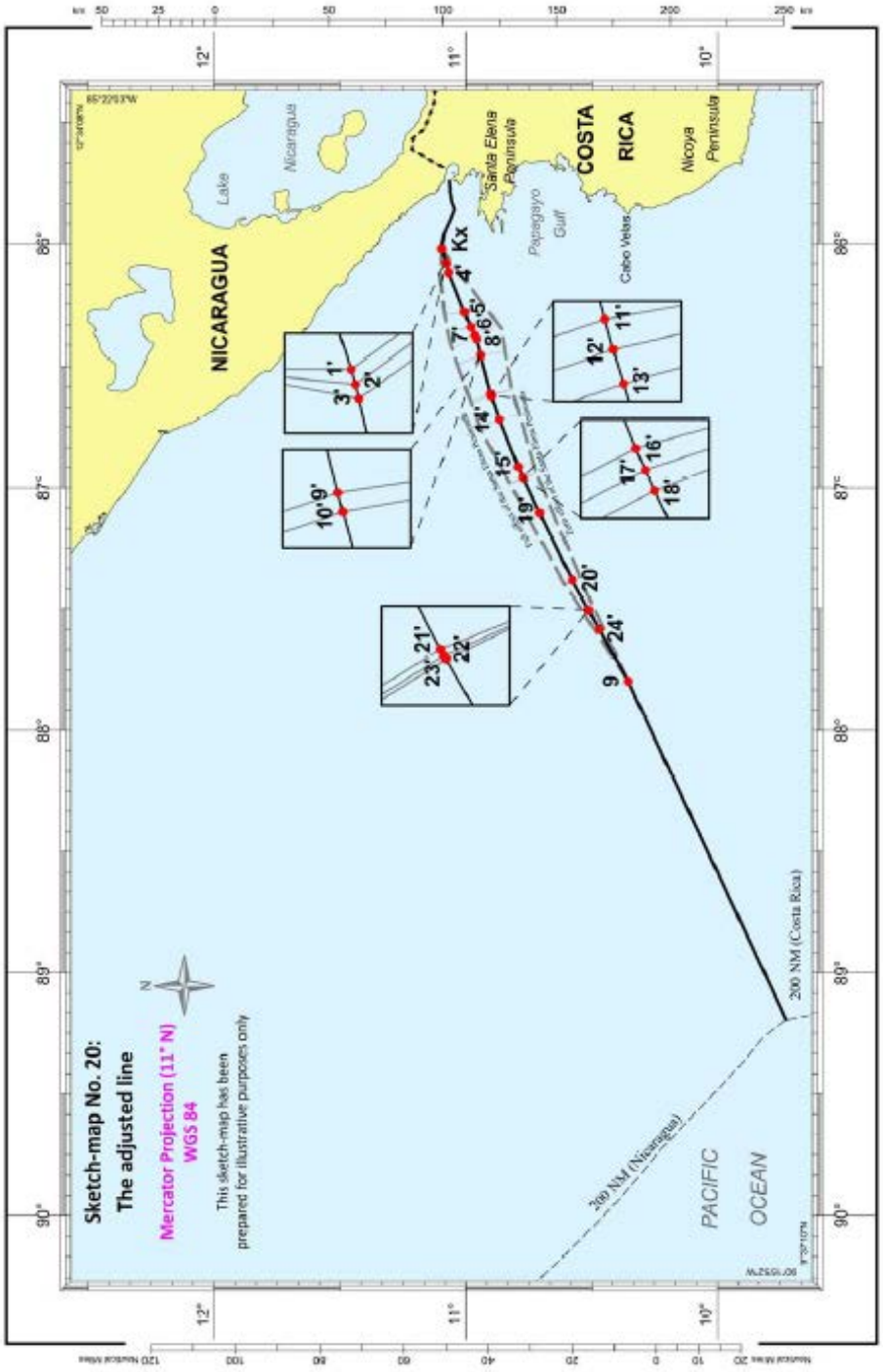
Sketch-map No. 20:
The adjusted line
Mercator Projection (11° N)
WGS 84
This sketch-map has been prepared for illustrative purposes only
NICARAGUA
Lake
Nicaragua
Santa Elena Peninsula
COSTA RICA
Nicoya Peninsula
Papagayo Gulf
Cabo Velas
Kx
200 NM (Nicaragua)
200 NM (Costa Rica)
PACIFIC OCEAN

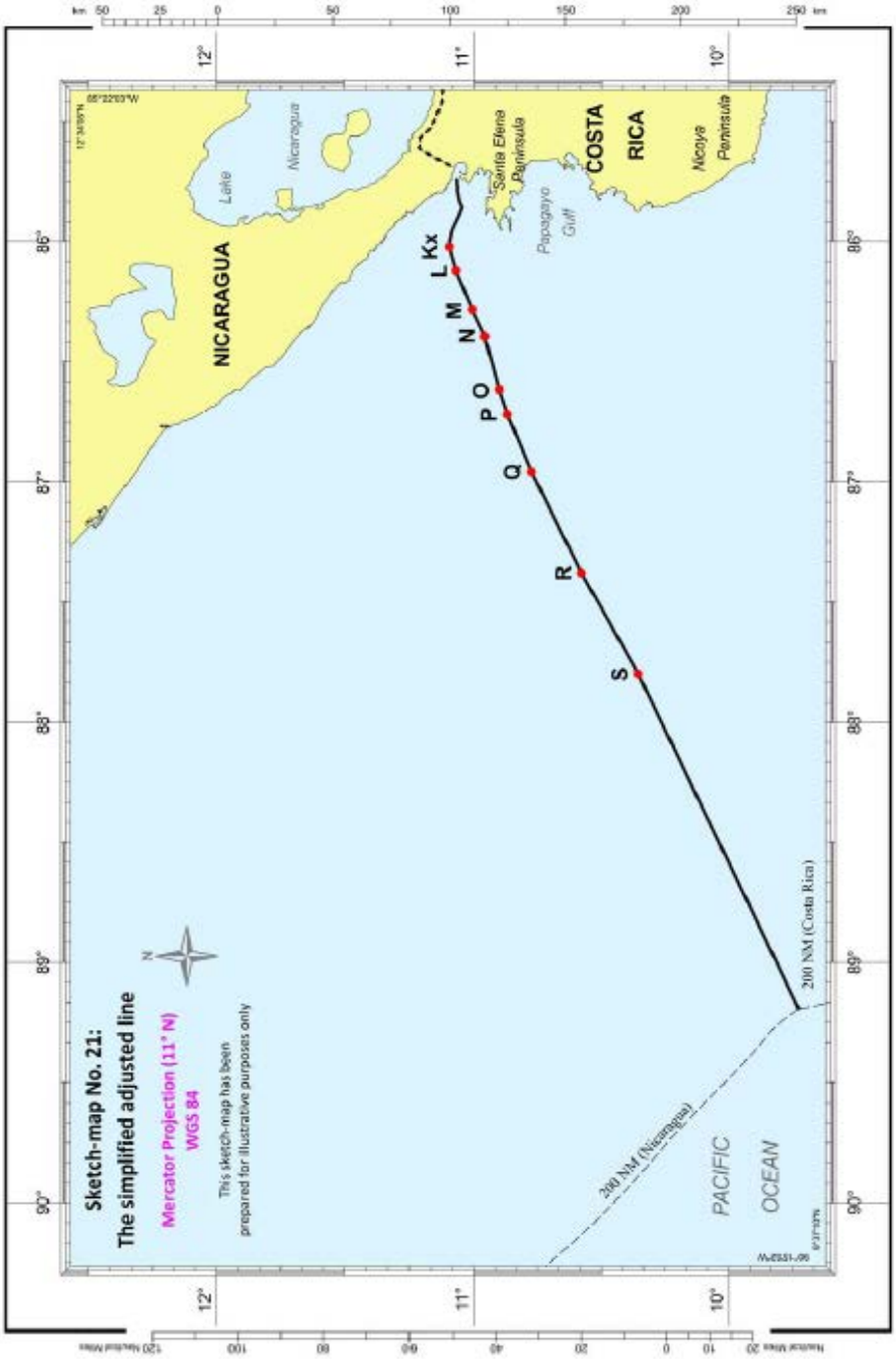
Sketch-map No. 21:
The simplified adjusted line
Mercator Projection (11° N)
WGS 84
This sketch-map has been prepared for illustrative purposes only
NICARAGUA
Lake
Nicaragua
Santa Elena Peninsula
Papagayo Gulf
COSTA
RICA
Nicoya Peninsula
Kx
L
M
N
O
P
Q
R
S
200 NM (Costa Rica)
200 NM (Nicaragua)
PACIFIC
OCEAN
12°
11°
10°
86°
87°
88°
89°
90°

- 12 -

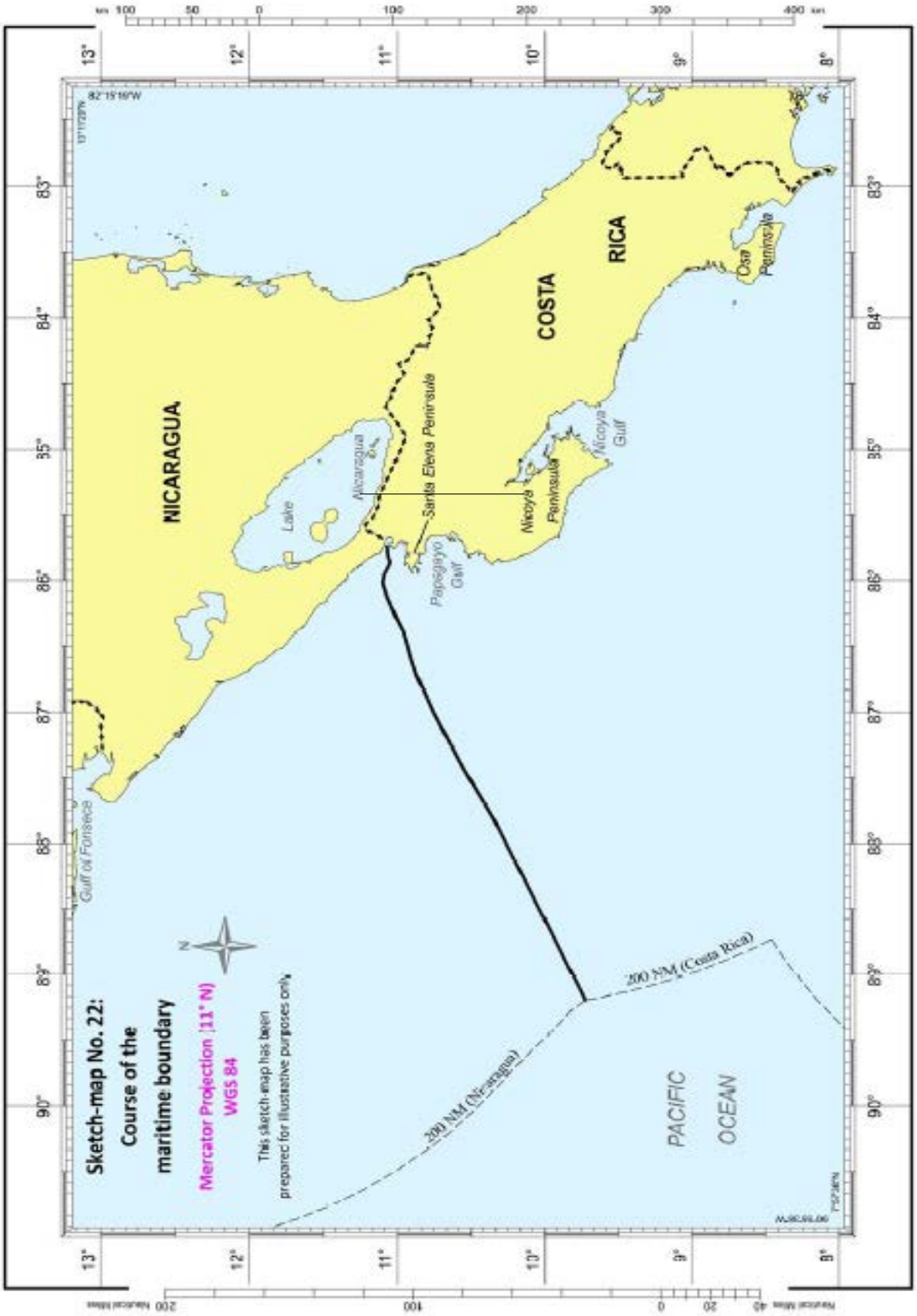
NICARAGUA
COSTA RICA
Lake Nicaragua
Santa Elena Peninsula
Nicoya Peninsula
Nicoya Gulf
Osa Peninsula
Papagayo Gulf
Gulf of Fonseca
200 NM (Costa Rica)
200 NM (Nicaragua)
PACIFIC OCEAN
Sketch-map No. 22:
Course of the maritime boundary
Mercator Projection (11° N)
WGS 84
This sketch-map has been prepared for illustrative purposes only.